الدراسات المستقبلية في مصر
الإطار، الأمثلة، الرؤى

إدجار جول

ترجمة

محمد العربي

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

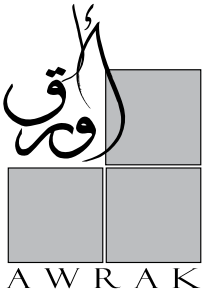
أوراق
AWRAK

سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

العدد رقم (٨)

AWRAK

رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
محمد العربي

التدقيق اللغوي
رانيا محمد

التصميم الجرافيكي
شيرين بيومي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية، إنما تعبِّر عن وجهة نظر مؤلفيها.

الدراسات المستقبلية في مصر
الإطار، الأمثلة، الرؤى

إدجار جول

ترجمة

محمد العربي

وحدة الدراسات المستقبلية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تم إصدار النسخة الأصلية من هذه الدراسة من مركز الدراسات المستقبلية (IZT) في برلين، ألمانيا www.izt.de/en ونعبر عن جزيل شكرنا للمركز لسماحه بالنشر.

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

جول، إدجار.

الدراسات المستقبلية في مصر : الإطار، الأمثلة، الرؤى / إدجار جول ؛ ترجمة محمد العربي. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.
ص. سم. (اوراق ؛ 8)

تدمك 978-977-452-237-3
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

١. الحداثة. ٢. التنمية الاجتماعية. ٣. التغير الاجتماعى. ٤. مصر -- أحوال اجتماعية. أ. العربي، محمد. ب. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ج. العنوان. د. السلسلة.

ديوي – 303.40962 6755032013

رقم الإيداع: 13363/2013

© 2013 **مكتبة الإسكندرية**

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة ٧

المقدمة ٩

الخلفية والظروف والسياقات..... ١٣

المؤسسات، والخبرات ٢٤

التحديات والأنشطة ٤٩

انطباعات ووجهات نظر ٧٨

الأدبيات والمراجع ٨٤

ملخص الدراسة

خلال العقد الأخير، كان هناك العديد من الأنشطة المتنوعة والمتميزة والمتعلقة بالبحوث المستقبلية في مصر؛ فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المهتمة بهذا المجال. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات غالبًا لا تكون على مستوى المعايير العلمية المطلوبة، فإن إنتاجها ودراساتها تقدم عناصر جيدة وهامة للنقاشات المستقبلية والقرارات السياسية. وعلى الأرجح ستؤدي ثورة يناير ٢٠١١، والصراعات المجتمعية المستمرة والمعقدة والمتباينة إلى تزايد الحاجة إلى التفكير المستقبلي والدراسات المستقبلية. ومن ثمّ، يقدم هذا التقرير نظرة عامة على السياق والظروف، وأنماط التفكير المستقبلي في مصر، كما يتناول هذا التقرير التحديات والقضايا الكبرى. ويركز الجزء الأكبر منه على المؤسسات المهتمة بالبحث المستقبلي ومشروعاتها. بالإضافة إلى تناول مشروعين ضخميْن يحاولان أن يجسدا نمط التنمية المستدامة بطرق مختلفة. وفي النهاية، يقدم التقرير تقييمات ونقدًا ذاتيًّا ووجهات نظر لعدد من الخبراء مختارين من حقل التفكير المستقبلي في مصر.

المقدمة

نظرًا للتعقيد والديناميكية المتزايدة التي تتسم بها حركة المجتمعات المعاصرة، فإن عدد ونوعية التحديات يتزايد، كما أنها تثير الانتباه والاهتمام المتزايد حول المستقبل وتطوراته والطرائق البديلة للتنمية، والقرارات والسياسات الأفضل ومنع الأزمات والآثار السلبية.

علاوةً على هذا، فإن الدراسات المستقبلية في عدة بلدان في تطور مستمر، وهناك العديد من المؤسسات المختصة التي يتم تأسيسها، والاقترابات الجديدة التي يتم اختبارها. وفي مصر، فإن هذا المجال بدأ في الظهور ببطء ومتأخرًا.

«تعتبر الدراسات المستقبلية مجالاً جديدًا في مصر، ورغم أن هذه الدراسات بإمكانها أن تعمل على إعادة اكتشاف موارد الدولة وخياراتها، وأن تعمل كنظام تحذير مبكر لتجنب الأخطاء في المستقبل، فقد أجريت أربع دراسات مستقبلية فقط في الخمس وعشرين عامًا الماضية». هذا ما ذكره الدكتور سيد الصاوي؛ أستاذ الاقتصاد بالمعهد القومي للتخطيط في جريدة الأهرام ويكلي (٢٠٠٦).

وكغيره من المجالات التنموية، فإن الرؤى والمنظورات الغربية تسيطر على مجال الدراسات المستقبلية. وغالبًا ما يتم تجاهل التطورات في البلدان الأخرى خارج نصف

العالم الغربي بشكل واسع، بل على العكس من هذا فإن الشرق الأوسط أسير قوالب فكرية جامدة ومشاعر استياء يفرضها الغرب.

على الأقل، هناك نقص حاد في المعرفة بهذه الثقافات وتلك المجتمعات الشرق أوسطية، ويبدو أن هذا العجز الهائل له جذور تاريخية عميقة وناتج عن تناقضات جيوبوليتكية بين الغرب والبلدان الشرقية، (انظر الاستشراق لإدوارد سعيد). ومن العوامل البسيطة، ولكن المؤثرة، في هذا الجهل الغربي المستمر هو الترجمات القليلة جدًّا والنشر المحدود للأعمال التي يقوم بها المفكرون والكتاب من البلدان الشرقية.

وأحاول بهذه الورقة أن ألقي الضوء على خصائص وسياقات ومؤسسات واتجاهات الأبحاث المستقبلية في واحدة من أكبر بلدان المنطقة العربية والإسلامية وأكثرها تأثيرًا، وهي مصر. وهذه الورقة معتمدة أساسًا على سنتين من العمل المتواصل في مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، وقد تعلمت فيهما بعضًا من جوانب هذا المجتمع المصري ومجال الدراسات المستقبلية الذي لازال وليدًا في هذا البلد. وأحاول هنا أن أشارك القراء المهتمين بعض انطباعاتي.

وأود أن أشكر كل زملائي بمركز الدراسات المستقبلية للطفهم ودعمهم وصبرهم. كما أتوجه بشكر خاص إلى الدكتور ماجد عثمان رئيس المركز، والذي قاد المركز في اتجاه التفكير المتوجه نحو المستقبل والكثير من الحرفية وإلى تعزيز الكثير من قدراته وإمكانياته. كما أود أن أشكر السفير محمد الكامل والدكتور محسن توفيق؛ حيث كانت المناقشة والتعاون معهما من دواعي السرور، والشكر أيضًا للدكتور محمد

منصور في المقام الأول لدعوته الكريمة إلى جامعة أسيوط والتي كانت رحلة لطيفة ومدهشة. كما أشكر أيضًا المديرين التنفيذيين للمركز على التوالي؛ الدكتورة عبير شقوير والدكتورة نسرين لحام والدكتورة نهلة السباعي، اللائي تحملن الجزء الأكبر من عبء العمل والاتصالات والترتيبات. وأخيرًا وليس آخرًا، أود أن أشكر شركائي في اللقاءات لمشاركتي خبراتهم وانطباعاتهم.

ومن الجدير بالذكر القول إن الجزء الأكبر من هذا التقرير قد تم بحثه وكتابته قبيل الثورة التي بدأت في مصر في يناير ٢٠١١ والتي قادت إلى عملية من التحولات المستمرة في مصر والمنطقة.

الخلفية والظروف والسياقات

يعتبر الاهتمام بالمستقبل والتفكير في الخيارات البديلة والإمكانيات والضرورات نشاطًا إنسانيًّا قديمًا قدم الثقافات الإنسانية. إنها خاصية إنسانية عميقة ووسيلة للحماية من المشكلات القديمة ومن الكوارث، والإعداد لمواجهة التحديات والتهديدات. والأمثلة المبكرة على هذا وجدت في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في مصر الفرعونية، فيمكننا رصد العديد من النبوءات المختلفة، وكذلك النبوءة الشهيرة التي تلقاها الإسكندر المقدوني في واحة سيوة بصحراء مصر الغربية؛ حيث كان يتساءل حول مصيره الشخصي ومستقبل خطته الرامية إلى غزو المنطقة حتى إمبراطورية الهند الشمالية (٣٣١ ق.م).

ومن الأمثلة الشائقة على هذا والتي تم صياغتها في قالب أدبي، ما يخبرنا به الأديب الألماني الحاصل على جائزة نوبل في الآداب الألماني توماس مان، عن قصة يوسف بن يعقوب في عمله الصادر في ثلاثة مجلدات «يوسف وإخوته» Joseph und seine Brüder. وكان يوسف قد أرسل بعيدًا عن فلسطين إلى مصر الفرعونية منذ ما يقارب ٣٤٠٠ عام. وبعد كثير من الأحداث العظيمة، فإن الرواية التوراتية تخبرنا أنه فسر حلميْن للملك أمنوفيس الرابع؛ وهو الملك إخناتون، فقال إن الزراعة في مصر ستواجه سبع سنين رغدة يتلوها سبع سنين عجاف. واقترح على الفرعون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لمثل هذا التحدي المستقبلي. وقد وثق الملك الشاب في هذا الحكيم الشاب

القادم من فلسطين، وأمر ببناء العديد من صوامع التخزين حول مصر كلها، وقام بملئها بفائض الحصاد في السبع سنوات الأولى الرغدة. وبسبب هذا الإعداد الجيد، كانت مصر قادرة على أن تجتاز السنوات السبع القاسية التي أصابت الشعوب المجاورة لها.

ويعتمد التفكير المستقبلي الحديث على قدر معين من الحدس والحساسية، وأيضًا يعتمد إلى حدٍّ بعيد على طرائق أكثر منهاجية وعلمية، فالبحث المستقبلي يستخدم كل أنواع الإمكانيات والموارد والأدوات لجمع المعلومات والبحث والتحليل والتفكير.

بدأ التفكير المستقبلي المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية في مؤسسات الجيش الأمريكي؛ حيث تم إنشاء مؤسسة راند RAND Corporation؛ من أجل خدمة الأغراض الاستراتيجية وأهداف المؤسسات الكبرى. وقد استخدمت نماذج السيبرانية من قبل خبراء؛ مثل نوربرت فاينر وهيرمان كان، واستخدمه عام ١٩٧٢ دينيس ميدوس (حدود النمو). ومنذ السبعينيات تم تطوير النماذج الخطابية التشاركية من قبل روبرت يونجك وآخرين.

هناك سوء فهم كبير بين العامة وكذلك بين قطاع عريض من صناع القرار يتمثل في أن وظيفة البحث المستقبلي هي رصد التوقعات أو أن باستطاعتها تقديم تنبؤات مستقبلية بشكل أو بآخر. ولكن بالطبع هذه ليست حقيقة الأمر ولا يمكن أن تكون، فهناك العديد من الوظائف الهامة التي يمكن أن يقوم بها البحث المستقبلي. «ليس بإمكاننا أن نعرف المستقبل، لكننا من الممكن أن نستخدم المعرفة المستقبلية العلمية من أجل فهم المستقبلات (الممكنة، المحتملة، المرغوبة) ومن ثم يمكننا

التصرف بطريقة ديمقراطية تشاركية، نستطيع من خلالها أن نقلل من درجة المخاطر/ الكوارث إلى الحد الأدنى، وأن نصنع مستقبلاً أفضل» (رودولف كريباخ).

بالمثل، تجادل أنيتا روبن بأن:

- المستقبل لا يمكن التنبؤ به، والشيء الوحيد الذي يمكننا أن نفعله هو أن نبني تصورات وأفكارًا عن الأحداث الموجودة قدمًا، ومن ثم نتحدث هنا عن مستقبلات بديلة متعددة.
- المستقبل ليس محتومًا، ولكن بإمكاننا فقط أن نأخذ في الاعتبار احتمالية الأحداث والمواقف، وذلك عندما نفكر حول الاحتمالات الممكنة.
- بإمكاننا أن نؤثر على مسار المستقبل من خلال أفعالنا واختياراتنا، ومن ثم تأتي أهمية معرفة ما هو ممكن وما هو محتمل وما هو مفضل. وبالتالي لا يمكن تجنب ضرورة معاني القيم ومناقشاتها، وذلك عند تناول المستقبلات البديلة.

وقبل أن نخوض في إعطاء نظرة كلية منتقاة عن حالة البحث المستقبلي في مصر، سنحاول أن نصف بعضًا من الخصائص الرئيسية للمجتمع المصري؛ وذلك لأن هذا يمثل تأسيسًا لأي فهم وإمكانيات التطورات المستقبلية في مصر. ورغم أن الثورة المصرية التي بدأت في يناير ٢٠١١، والتغيرات الهائلة التي أعقبتها، فقد اتضح بعد عام منها أن التغيير الكامل المأمول للنظام سيأخذ وقتًا وجهودًا أكثر مما كان متوقعًا. خاصة وأنه سيكون من الصعب تحسين الأوضاع والبنى الاجتماعية والاقتصادية على نحو مرغوب فيه. وأخذًا في الاعتبار الخبرات المجتمعية المتنوعة في التحول التي حدثت في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الاعتماد على مفهوم مثل «اعتمادية

المسار» Path dependency. ربما سيكون من الواضح الأهمية القصوى التي تقع عليها التحولات متعددة الجوانب لكل شرائح وفئات المجتمع المصري، غير أنها تحتاج إلى وقت أطول للتحقق اعتمادًا على تقاليد وخبرات ورؤية المجتمع المصري.

وقد لاحظ أحد الخبراء منذ سنوات، أن مصر تبدو للوهلة الأولى بلدًا عصيًّا على الحكم، وأنها أصبحت مكانًا يعج بالفوضى، والأصوات النشاز والروائح الفياحة، ومسرحًا مرئيًّا يأتي على كل المعاني، وفيه تتشارك قباب الكنائس القديمة والمساجد العتيقة مع سلاسل محلات الطعام السريع ومقاهي الإنترنت. وكغيرها من البلدان النامية، لم تمس عملية التحديث إلا مجموعة بسيطة جدًّا من التقاليد المحافظة والعميقة للمجتمع. وفي الوقت الذي يقوم فيه البعض بدفع فواتير التليفونات من خلال الإنترنت، يعاني أكثر من نصف السكان من الأمية. (زيان ٢٠٠٧).

على خلفية هذا الوضع الاستقطابي والمعقد، يجد علماء الاجتماع والتنمية والمفكرون في مصر حزمة معينة من السياسات، والاستراتيجيات المقصودة وغير المقصودة، ونوعًا من الأجندات الخفية التي مرت بها العديد من الدول أو لازالت تمر بها في عملية التغيير والبقاء والتقدم. وفي مصر، هناك درجة عالية ملحوظة من الإحباط والعدمية بين المواطنين، وهي مرتبطة بأنشطة النخبة السياسية والأمنية، والتي تعيد إنتاج العديد من المشكلات والتحديات. ولنقتبس فقط مثالاً واحدًا من إحدى الدراسات الأكاديمية عن الأوضاع الاجتماعية والظروف الصحية في مصر.

«ربما يكون واحدًا من أهم التحديات الرئيسة التي تواجهها مصر حاليًّا هو كيفية جعل سياسات الإصلاح الاقتصادي أكثر إنسانية. في الواقع، فإن إهمال الجوانب

غير الاقتصادية من الحياة، في الوقت الذي يتم فيه التركيز فقط على الجوانب الاقتصادية، سوف يؤدي إلى خدمة غرضين متناقضين؛ الأول هو أن هذا الوضع سيؤدي إلى تكريس ثقافة الهزيمة والتي تشيع بين المصريين بالفعل، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة في حياتهم، والثاني أنها تؤدي إلى ترسيخ الاعتقاد الزائف بأن الجوانب الاقتصادية أكثر من الاعتبارات الإنسانية وهي التي تؤدي إلى تحديد السياسات (...). وفي مصر، أخذت عملية التحديث شكل مجموعات وجماعات اجتماعية منعزلة ومغلقة. ومن ثم، فإن الحياة اليومية والممارسات المرضية أصبحت تجسيدًا للتمييز الاجتماعي في الهوية، والنظم الاجتماعية، والبيئة المحيطة، والعلاقات الاجتماعية والفضاء الاجتماعي. وذلك بسبب التحكم في الأسرة وفي الجمعيات غير الرسمية والتحكم في عملية المشاركة في السياسة، والقيود المفروضة على الالتحاق بها، والتي أصبحت العامل المميز لمشروع الحداثة والحضارة في الثقافة المصرية. وتقوم الدولة من خلال تشكيلها البنية الاقتصادية، بتحديد نوعية الحياة الاجتماعية للشعب، خاصة أنها تعزز البنية التحتية لعدم المساواة في الدخول والطبقية في المجتمع. كل هذا جعل من مسألة الصحة والمرض أسيرة لأجندة عدم المساواة؛ حيث لا تتحدد القيمة على أساس اللا مساواة في الرعاية الصحية، ولكن على أساس تأكيد موقع الفرد أو المجموعة في السلم الاجتماعي.»

مثل هذه الملاحظات يمكن الحصول عليها من خلال العديد من المصادر المعتمدة. وقد اعتمدت ملاحظاتي وانطباعاتي الذاتية على العديد من المقابلات مع تنويعة واسعة من الشعب المصري في مواقف مختلفة وسياقات متنوعة. ويمكننا التعبير عنها بالعبارات العامة والبسيطة الآتية، غير أنها لا تعدو أن تكون أحكامًا

بأي سبيل من السبل، ولكنها أمثلة للسلوكيات والتوجهات التي قابلتها، وكثير منها موجود في الدراسات والأعمال الأدبية؛ (مثل كتابات الدكتور جلال أمين على سبيل المثال).

- يظهر المصريون الكثير من الود والانفتاح العام، خاصة عند التعامل معهم عن قرب وبطريقة لطيفة وعادلة. وقد يكونون داعمين ومساعدين، فلديهم درجة كبيرة من الصبر ودرجة عظيمة من التسامح.
- المصريون «إنسانيون» بكل ما تحمله الكلمة من أوجه سلبية وإيجابية لهذه الصفة. أحد هذه الجوانب هو الأهمية الكبرى لدى المصري للشعور بالتكيف والتواؤم، فأحد أهم الأهداف لدى المصريين هو البقاء لأطول مدى في حالة تواؤم دون السماح للمتاعب أن تعكر المزاج الجيد (يقول المثل الشعبي المصري؛ ابعد عن الشر وغني له).
- تشيع بين المصريين فجوة كبيرة بين ثقافة الأسرة ذات الأهمية الفائقة والعالم الخارجي، خاصة مع ثقافة العمل الحديثة والتي تحتاج إلى نظام عمل معقد وأشكال معقدة من العلاقات. أي أن هناك انفصالاً كبيرًا بين المجالين العام والخاص.
- يتعامل المصريون بدرجة عالية من المرونة والطرق الخلاقة في حل المشكلات، فتشيع بينهم البراجماتية، ولا توجد وصفات مسبقة لكل شيء يمكن اتباعها، حتى أن القرآن الكريم نفسه يفسر يوميًّا بطريقة تحمل كثيرًا من المواءمة والبراجماتية.
- هناك العديد من القواعد والقوانين المدونة على الورق، ولكن لا توجد رقابة تعادلها أو قوة إنفاذ لها، إلى جانب أنه لا توجد قوة تدعم اتباع القواعد، وبنية

الدوافع نحو السلوك الجيد غير كافية. وقد اعتاد معظم المصريين على التحايل على القواعد القانونية والمعايير الأخلاقية، حتى أنهم لا يشكون من الانتهاكات.

- هناك درجة كبيرة من الإحباط بسبب الظروف المعيشية ونوعية الحياة وهذا الإحباط يتزايد، ويبدو أن هناك تفاؤلاً أقل بالمستقبل، وأملاً متضائلاً في أن تتغير الظروف أو أن تتحسن الأوضاع. وعلى الرغم من أن الكثيرين من المصريين متفائلون بشأن أوضاعهم، فإن الشعور باللايقين حول المستقبل شعور قوي (الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، البطالة، التقدم).
- هناك درجة ثقة متدنية جدًّا في الحكومة، ومؤسسات الدولة والنخب المالية، وهو الأمر الذي تسببت فيه خبرات سيئة سابقة.
- الاتجاه العام في مصر إزاء المشكلات هو لوم الآخرين بدلاً من البحث عن الحلول، أو إحداث التغيير اللازم أو بحث دور الفرد في المشكلة. ويندر أن يكون هناك فعلٌ جماعي، وهو ينجح في مناسبات معينة فقط، وأحد أسباب هذا هو قمع الآراء الأخرى والبديلة من قبل أجهزة الدولة وقوات الأمن.
- هناك فرص قليلة للمناقشات المفتوحة والحرة والمشاركة غير المشروطة في عملية صنع القرار من قبل الشعب والمؤسسات البعيدة عن الهيراركية الرسمية التقليدية، وينبع هذا من ميكانزمات القوة التقليدية الفرعونية أو القبلية. وتسود هذه الاتجاهات في أعلى المجتمع كما تسود في أدناه (الغطرسة في مواجهة الامتثال). ويؤثر هذا بشكل خاص على نمط التعليم (التلقين المجرد بدلاً من التحليل والنقاش).

وكثير من هذه الخصائص والملامح من الممكن أن توجد في معظم المجتمعات المعاصرة إلى حدٍّ معين وبطريقة أو بأخرى.

ويمكن أن نذكر أيضًا التطور الديمغرافي في مصر؛ فبسبب استقرار معدل المواليد المتزايد، فإن تزايد معدل نمو السكان يمثل تحديًا غير اعتيادي أمام التنمية المستقبلية، وكذلك فإن الكثير من برامج وسياسات اليوم التنموية ذات الآثار الإيجابية أحيانًا تم تقليصها وإلغاؤها بسبب تزايد عدد السكان. وهذا أيضًا ملمح آخر تتشارك فيه مصر مع بقية البلدان النامية.

وأحد الملامح الكلية أيضًا لمصر المعاصرة النهج الأوتوقراطي والمحافظ الذي يحكم المشاركة السياسية الديمقراطية للمواطنين والناتج عن العجز التنموي. وتشير العديد من التقارير التنموية إلى هذا الجانب، مثل دراسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأخيرة «التنمية الإنسانية هي طريقة للنظر للتنمية باعتبارها أبعد ما تكون عن السقوط والارتفاع في معدلات الدخول، إنها تدور حول خلق بيئة يستطيع فيها الناس أن يطوروا من إمكانياتهم الكلية وأن يقودوا حيواتهم بصورة خلاقة ومتوافقة مع اهتماماتهم واحتياجاتهم. وهي تقوم على فهم مؤداه أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن الاستثمار في تنميتهم الإنسانية هو الطريقة الأكثر تأكيدًا لتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والمستقر.» (أمة العليم الصواصة في تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٩)

وأحد أهم سمات المجتمع والثقافة في مصر تظهر في مجال العمل. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي خرجت بها دراسة عن أخلاقيات العمل في المناطق الحضرية بمصر تتمثل في «أن نمط العمل ونمط القيادة يعدان من تحديات أخلاقيات العمل،

ويمكن وصفها بالتكافل بين السيطرة والخوف control–fear–symbiosis، فالسيطرة والخوف يديمان بعضهما ويخلقان بيئة عمل عدائية ذات إنتاجية أقل ودوافع أقل وخوف من التغيير والإبداع. وقد تكون الاتصالات وتدفق المعلومات والتفكير خطوات ضرورية لكسر هذه الدائرة الفاسدة.» (العمري ٢٠٠٨)

بشكل عام، فيما يتعلق بالعمل الجماعي والتعاون والعمل، يمكننا أن نرصد نوعًا عامًّا من انعدام الثقة وانعدام الشفافية. ويبدو أن هناك انعدامًا للهوية الجماعية، والثقافة الجمعية، والتضامن والمسئولية وتقدير الإنجاز الفردي. غير أن هذه الصفات ضرورية بالنسبة إلى التجمعات القوية والمؤسسات الوظيفية كما يزعم خبراء الإدارة، «كل فريق يحتاج إلى أهداف بسيطة، ومحددة وموحدة، وأن تكون المهمة واضحة بشكل كافٍ، ولكن أيضًا طموح لإنتاج رؤية مشتركة، وبدون الارتباط برؤية مشتركة، لن تكون هناك مؤسسة، فقط سيكون هناك جماعة من الناس.» (بيتر دراكر).

وتتمثل بعض آثار هذا العجز في مصر في عدم الانتفاع بقدارت المكون البشري، ودرجة التقلب الكبيرة التي يتميز بها فريق العمل، خاصة الخبراء الذين يتمتعون بمؤهلات عالية وتطلعات كبيرة في المؤسسات. والسبب الرئيس أمام هذه الملامح السلبية هو الافتقار إلى الإدارة الجيدة، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والتعليم والكفاءات. «في الإدارة، يتم التركيز على البشر، وتكمن مهمة الإدارة في تمكين الناس من تحقيق إنجازاتهم، وذلك من خلال التركيز على نقاط القوة وتعظيمها، وتهميش نقاط الضعف.»

وباختصار، فإنه من الممكن تطوير العديد من المؤسسات والمنظمات في مصر، بما في ذلك العاملة في البحوث المستقبلية والتفكير المستقبلي، من خلال العمل على ثلاثة مستويات:

١. على المستوى الفردي، من خلال تطوير وتحسين روح الفريق (الاتجاهات العقلية)، وذلك على أساس القدرات والدوافع الجيدة، والعلاقات والروابط القوية، والاعتمادية والثقة.
٢. على مستوى المنظمة، من خلال «الإدارة المعكوسة» (تدفق المعلومات، تعلم التنظيم، البنى الرسمية وغير الرسمية، العمليات، العلاقات، بنية الدوافع، المشاركة).
٣. إيجاد بنية لفرص التفاعل والتعلم من خلال خلق فضاءات وأوقات للتفاعل (الأفقي والرأسي، الرسمي وغير الرسمي) وأوضاع مماثلة من أجل التواصل، والتوجيه أكثر نحو العمل ومنظوراته.

وليس التفكير الكلي والمعني بالمستقبل بغريب عن المنطقة العربية كليًّا، ولكن من الواضح أنه تم دفنه تحت العديد من الأيديولوجيات المريحة والمصالح المحافظة. وأحد أهم الأمثلة المبكرة على تقدم التفكير الاجتماعي في المنطقة: هو المؤرخ العلامة ابن خلدون الذي عاش منذ ما يقارب ٦٠٠ عام، ويعتبر عالم الاجتماع الأول، الذي عرف السياسة في كتابه الشهير «المقدمة» فيما يأتي:

> «تتكون من إدارة البيت والجماعة على أساس الأخلاق والحكمة، وذلك من أجل حث الناس على التصرف بما يضمن حماية النوع وبقائه» (ابن خلدون ١٩٩٢).

وهذا يعني أن ابن خلدون كان لديه ما يقارب الفهم المعاصر للتغير المجتمعي، والسياسة والسياسات والقيادة. وكانت حماية الجنس البشري تمثل مناط اهتمامه الرئيس. وهذا يعني أن ظروف المدى البعيد الملائمة للحياة لا يجب فقط أن يتم احترامها من قبل السياسيين والسياسات، ولكن يجب أن يتم استهداف حمايتها عن عمد وبجد».

يجب أن تتم إعادة التعريف بمثل هذا المفكر التقدمي والذي أصبح جزءًا من تراث الإنسانية في الخطابات والأنشطة العامة.

المؤسسات، والخبرات

في هذا الفصل، سنقدم بعض المخططات حول بدايات التفكير العلمي المستقبلي في مصر، وستصف الأجزاء التالية عددًا مختارًا من المؤسسات والمنظمات والخبراء العاملين في المجال، وهناك مركز الدراسات المستقبلية بمركز معلومات مجلس الوزراء، ومعهد الدراسات المستقبلية في أسيوط، والمعهد القومي للبحوث. وفي نهاية الفصل، سنلقي نظرة مختصرة على بقية المؤسسات، وكما سيتضح فهناك مؤسسات بحوث مستقبلية قليلة جدًّا، ومعظم هذه المؤسسات المذكورة لديها فريق عمل صغير، وربما خبير واحد يعمل في البحوث المستقبلية أو التفكير المستقبلي الجاد.

بدايات محبطة في مصر

إن النظر في المستقبل له تاريخ طويل، وقد ذكرنا سابقًا أحد أهم الأمثلة على هذا النظر في مصر القديمة. ويوضح هذا المثل أحد أهم خصائص التفكير المستقبلي وهو أنه لم يكن أبدًا عملاً تافهًا بل نشاطًا له وظيفة تتمثل في مد القرارات الشرعية بالمعلومات والمساعدة، وربما يكون هذا التفكير المستقبلي مصدرًا من مصادر القوة، أو على الأقل أحد أدوات صانعي القرار. وقد انتقع التفكير المستقبلي الحديث من المناهج والمفاهيم العلمية الحديثة؛ وذلك من أجل فهم مسببات وعوامل ونماذج

التغيرات المجتمعية. ويعتبر مفهوم «الاحتمالية» contingency من أحد أهم خصائص التفكير المستقبلي والعلوم الاجتماعية الحديثة بشكل عام. ويشير إلى أنه ليس المستقبل وحده بل الحاضر أيضًا من الممكن أن يكون مختلفًا، ذلك أن لدينا العديد من الخيارات البديلة من حولنا. ويكمن التحدي أمام صانعي القرار في إمكانية تصادمهم مع فكرة الاحتمالية والخيارات المستقبلية البديلة. وبالتالي تصبح قراراتهم ودعائمها في حالة تحدٍّ بشكل خفي أو صريح. وهناك تحديات خاصة تواجهها النظم الجامدة السلطوية وقادتها. ويبدو أنه كلما كان النظام السياسي أكثر انفتاحًا وديمقراطية، أصبح التفكير والبحث المستقبلي محل ترحيب واهتمام في الخطاب الإداري كما في الخطابات العامة.

وتعتمد الحقائق التالية حول الاستبصار المستقبلي في مصر أساسًا على أعمال (شقوير ٢٠٠٧، خلاف ٢٠٠٦). ولقد شهدت مصر بعد ثورة الضباط الأحرار التي قادها جمال عبد الناصر ١٩٥٢ وخلال فترة الستينيات، تحقيقًا لأهمية المنظورات المستقبلية من خلال تطبيق العديد من المناهج التخطيطية، ولقد تم هذا في الغالب على نطاق ضيق.

ومنذ منتصف السبعينيات، تم إجراء ٣ دراسات هامة على المستوى الوطني:

- ١٩٧٥-١٩٧٧: تم إجراء دراسة اعتمدت على نموذج محاكاة القطاعات الاقتصادية الكبرى؛ وذلك من أجل استكشاف نتائج الاستراتيجيات التنموية البديلة.

- ١٩٧٧: تم إجراء دراسة من خلال إطار عمل مشروع «مستقبلات مشتركة» INTERFUTURES الذي قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفيه تمت صياغة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لمصر.
- ١٩٨٠-١٩٨٢: تم إجراء دراسة قدمت احتمالات مستقبلية حول تداعيات السياسات التنموية في مصر.

وأثناء هذه الفترة الزمنية، كانت هناك أنشطة مستقبلية أخرى في المنطقة؛ هي:

- ١٩٨٠-١٩٨٥: دراسة المستقبليات العربية البديلة، والتي رعتها جامعة الأمم المتحدة ونفذها منتدى العالم الثالث، وأشرف عليها الدكتور إبراهيم سعد الدين.
- في عقد الثمانينيات: مشروع التعاون المشترك، والذي رعته منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك).
- ١٩٨٥-١٩٨٨: مشروع «استكشاف مستقبل الوطن العربي»، ونفذه مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

أما حجر الأساس للدراسات المستقبلية في مصر فقد كان المشروع المعنون بـ «مصر ٢٠٢٠»، والذي تم تدشينه عام ١٩٩٥، ونفذه منتدى العالم الثالث وقدم رؤية تحليلية مستقبلية لمصر في العام ٢٠٢٠. وفي هذا المشروع دعا عالم الاقتصاد البارز الدكتور إسماعيل صبري عبد الله؛ رئيس منتدى العالم الثالث، ١٦ عالمًا وباحثًا من أجل المشاركة. وقد اتفق الفريق على الحاجة إلى البدء في دراسات تعمل على تقييم الجوانب التنموية في مصر خلال الـ٢٥ عامًا الماضية، وبشكل موازٍ لاستكشاف الخطط التنموية الحالية خلال الـ٢٥ عامًا القادمة.

وقد أشار البروفيسور إبراهيم العيساوي؛ أستاذ الاقتصاد بالمعهد القومي للتخطيط، والباحث الرئيسي في المشروع إلى أنه «تطبيقيًّا، بدأ العمل المكثف في المشروع بشكل غير رسمي في سبتمبر ١٩٩٧، ومع ذلك، وبسبب الصعوبات المالية، توقفت أنشطة المشروع حتى مارس ٢٠٠٠، غير أن قادة المشروع استمروا في العمل على أساس تطوعي، ولأن نسبة ضئيلة من التمويل كانت متوفرة في منتصف ٢٠٠٣، فقد استؤنف على دراستين. غير أن المشروع لا زال يواجه مصاعب مالية وتقنية حادة؛ حيث تؤدي إلى إعاقة إنجاز التقرير النهائي.» (خلاف ٢٠٠٦)

هذه واحدة من أهم المشكلات التي تواجهنا، وبالتالي لقد شرعنا في تنفيذ هذا المشروع؛ بهدف بناء مستقبلنا. ويحدونا اعتقاد أن مستقبل مصر لا يجب أن يترك عرضة للسياسات الضبابية وغير المؤكدة، أو أن يكون تابعًا للسياسة الخارجية التي أعلنتها الولايات المتحدة بوضوح في ذلك الوقت (في ١٩٩٥)، فينبغي علينا أن نصنع مستقبلنا قبل أن يخططه الآخرون لنا.» (خلاف ٢٠٠٦)

ويستمر العيساوي في التأكيد: «هدفنا هو أن نمد المجتمع المصري وباحثيه بقاعدة بيانات توفر رؤية للمستقبل، وتعمل كدليل لدوائر صنع القرار. ويضارع هذا الهدف في الأهمية خلق وتشجيع الاهتمام العام بالخطط المستقبلية، أو ببساطة تشجيع ثقافة الدراسات المستقبلية.»

ويشرح العيساوي: «إن الدراسات تعتمد في كل مجال على خمسة سيناريوهات متوقعة: السيناريو المرجعي، سيناريو الرأسمالية الجديدة، سيناريو الاشتراكية الجديدة، سيناريو الدولة الإسلامية، سيناريو الإجماع الشعبي، التضامن الاجتماعي.» وتوصف

هذه الملامح الواسعة لهذه السيناريوهات في العدد الثاني من سلسلة أوراق مصر ٢٠٢٠، نقاط بداية للطرق البديلة للعام ٢٠٢٠، وقد نشرت الشروط المبدئية للسيناريوهات الرئيسية في ديسمبر ١٩٩٨.

حتى اليوم، نشر المشروع ٢٢ ورقة رئيسية، وقد أشارت إليها العديد من الدراسات الأكاديمية في مصر والعالم العربي. وقد حفز هذا المشروع محاولات مماثلة في الأردن وسورية. وعلاوة على هذا، اعتمد تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٥ على عدد من الدراسات من مشروع مصر ٢٠٢٠.

وهناك العديد من دفعات هامة وأساسية من المشروعات التي تهتم برصد الاتجاهات طويلة المدى وتمثلت في إصدرارت الأمم المتحدة، خاصة منذ إصدار تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الخبراء المصريين، واستكشف التقرير مستقبل العديد من القطاعات حتى العام ٢٠١٥.

وإلى جانب التفكير الاستراتيجي العسكري، فإن وزارة التخطيط تقوم بنشر خططها ومشروعاتها ولكن بدرجة أقل من المناقشات، لذلك قامت مجموعة من الباحثين المصريين المنضوين تحت منتدى المستقبلات العربية البديلة وتحت رعاية جامعة الأمم المتحدة بتأسيس منتدى العالم الثالث في القاهرة تحت قيادة الدكتور إبراهيم سعد الدين الذي قام بالعديد من الدراسات المستقبلية في التسعينيات. وقد سمي هذا المشروع بمشروع مصر ٢٠٢٠، ويهدف إلى بناء رؤية مستقبلية تحليلية لمصر في العام ٢٠٢٠. وقد بدأ المشروع عام ١٩٩٥، عندما دعا عالم الاقتصاد البارز

الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ١٦ عالمًا وباحثًا للمشاركة في هذه الدراسة. وقد خطط الباحثون للبدء في العديد من الدراسات التي تناقش القضايا التنموية في مصر خلال الـ٢٥ عامًا الأخيرة، وأن يتنبؤوا وأن يناقشوا الخطط التنموية المستقبلية خلال الـ٢٥ عامًا القادمة، وقد دارت نقاشات حول مشروع الدراسات المستقبلية في مصر بين العديد من المفكرين، وهو ما يرصده خلاف (٢٠٠٦).

«فأكد الدكتور رءوف حامد من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، أن طريقة التفكير الفوضوية والمضللة السائدة في المجتمع المصري المحافظ تعيق طريق تقدم البحث العلمي في مصر. وكرر حامد: إن السبب الرئيس لتخلف مصر أن الحكومة لا تعي قوة العلم والعلماء والموضوعية. وما يحدث في مصر الآن هو طريقة منظمة للفوضى. وموظفو الدولة مهتمون بالحصول على المكاسب الشخصية أكثر على حساب مستقبل البلد. وقال الناقد البارز الدكتور عبد المنعم تليمة: «إن جماعات الضغط في المجتمع هي وحدها القادرة على استعادة مركزها المؤثر في الثقافة المصرية. وبالتالي ينبغي على المصريين أن يعملوا سويًّا من أجل القضاء على الاحتكار الفردي للقوة السياسية، ويجب أن تكون إدارة المؤسسات الثقافية من مسئولية الأفراد لا الحكومة.»

وبنفس العبارات، يقيم الدكتور إبراهيم العيساوي؛ أستاذ الاقتصاد في المعهد القومي للتخطيط، والباحث الرئيسي في مشروع ٢٠٢٠، الوضع في مصر نقديًّا، وذلك بناءً على البراهين الإمبريقية وخبرته المهنية الطويلة.

«يعتبر موقع مصر في الدراسات المستقبلية موقعًا متخلفًا إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية في مجال الدراسات المستقبلية، وهناك الكثير من البراهين على هذا؛ فقد تم إنجاز عدد قليل من الدراسات المستقبلية في النصف الثاني من القرن العشرين. بعض هذه الدراسات لم يتم استكمالها، وبعضها الآخر توقف فجأة، وبعضها يفتقر إلى الصحة المنهاجية والعمق العلمي، والقليل منها ما تم تقييمه بحرص، أو تم استغلاله في وضع الخطط التنموية.»

على الرغم من وجود موجة من الدراسات المستقبلية منذ منتصف التسعينيات، فإن انخراط مصر في هذا المجال لازال محبطًا، فقط كان هناك مشروع دراسي كبير وهو مشروع مصر ٢٠٢٠ كان عليه أن يصارع من أجل إنتاج ما يزيد عن ٣٠ منشورًا، معظمها علامات علمية بارزة وذلك قبل بروز العقبات الكؤود التي أجبرت المشروع على التوقف قبل أن يكمل مهمته. ولم يتحسن وضع مصر في الدراسات المستقبلية بصورة كبيرة بإنتاج أربع دراسات في العقد الحالي، وهي رؤية ٢٠٢٢ التي أصدرتها وزارة التخطيط، ورؤية ٢٠١٥ التي تضمنها تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، ورؤيتا ٢٠٢٥، و٢٠٣٠ اللتان أصدرهما مركز معلومات مجلس الوزراء. وهذه الدراسات تتنوع بدرجة كبيرة من حيث موضوع اهتمامها وعمقها وصحتها المناهجية. وقد أظهرت أن هناك تطورًا ضئيلاً حدث في عملية التنبؤ المستقبلي. ويقال إن الخطة الخمسية الحالية معتمدة على هذه الدراسات، غير أن هذا محل تساؤل.

روابط ضعيفة: إذا كانت هناك حاجة ماسة وصحيحة للأبحاث المستقبلية في مصر، فلماذا كان حضورها ضعيفًا كمدخل في عملية التخطيط وصنع القرارات؟ ربما يكمن جزء من الإجابة في ضعف الدراسات المستقبلية نفسها، والحداثة

النسبية لهذا النشاط في مصر، وأمور متعلقة الكفاءات الشخصية وقواعد البيانات، لتمويل الإعدادات المؤسسية والتنظيمية وهي كلها غائبة، والأكثر أهمية من هذا هو غياب الالتزام السياسي الضروري. والعنصران الأخيران ضروريان من أجل استمرار الأبحاث المستقبلية، ويعتبران شرطيْن ضروريين من أجل تقدمها وتعزيز أهميتها في التخطيط وصنع القرار.

وتعاني الدراسات المستقبلية من الإهمال في الجامعات المصرية والمراكز البحثية. وبالبحث على محرك جوجل عن البرامج التعليمية المتعلقة بالدراسات المستقبلية سيتضح مدى تخلف مصر في هذا المضمار. ولا تحتوي برامج البعثات الحكومية على استهداف حصول الطلاب على درجات عليا في الدراسات المستقبلية، بما يزيد من الفجوة في الموارد البشرية.

والدراسات المستقبلية الناجحة هي بالضرورة تشاركية بمعنى مزدوج، الأول، أنها تعتبر تدريبًا جماعيًّا، الثاني أن هناك مساحة كافية يجب أن تتاح للعامة، أو الممسكين بزمام الأمور، للمشاركة في إجراء الدراسات المستقبلية، ومناقشة مخرجاتها. وتُبلي مصر في الجانبين بلاءً سيئًا، فالعمل الجماعي، وهو الذي يعرف بأنه الجهود والتفاعل الجماعي بعدد متنوع وكبير من الباحثين يتصف بالندرة. وبالنسبة لمشاركة العامة والممسكين بزمام الأمور، فإن هذا الأمر مقيد بوجود قيود عديدة على المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية.

باختصار، فإن البيئة التعليمية والبحثية العلمية والمناخ السياسي لا يمثل أي منهما دافعًا لإجراء أبحاث مستقبلية جادة. وفي مثل هذه الأوضاع، فإن المطالب الاجتماعية بوجود دراسات مستقبلية يبدو أمرًا ضعيفًا أو غائبًا.

أما الجزء الآخر من الإجابة والمتعلق بابتعاد البحوث المستقبلية عن عمليات صنع القرار فيمكننا أن نجده في البنية الفكرية وتوجهات هؤلاء المسئولين عن التخطيط. وهنا تقف الحكومة باعتبارها مذنبًا رئيسيًّا سواء بعدم اهتمامها أو عدم تحمسها الكافي للدراسات المستقبلية. ومنذ تبني سياسة الانفتاح في السبعينيات تم إهمال التخطيط؛ وذلك بسبب الاعتقاد بأن السوق سوف يمارس وظائفه بشكل أكثر كفاءة. وعلى الرغم من عودة التخطيط في بدايات عهد مبارك، بما في ذلك استئناف الخطط الخمسية، فإن التخطيط استمر في التراخي، واستمر دوره في كل الأحوال تابعًا لميكانزمات السوق. وأدى تبني السياسات النيو ليبرالية التي نص عليها إجماع واشنطن وحزمة التكيف الهيكلي منذ التسعينيات إلى تقوية الاتجاه نحو تهميش التخطيط، ولا شيء يدل على هذا أكثر من إعادة تسمية وزارة التخطيط لتصبح وزارة التنمية الاقتصادية، وتم تنزيل وضعها لتصبح وزارة دولة.

إن سياسات اللبرلة الاقتصادية والخصخصة والاندفاع نحو الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي والمرتبطة بانحسار الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، قد أسهمت في تأطير اعتقاد بأن تنمية مصر ومستقبلها يجب أن تتم من خلال إرادات القوى العالمية الخارجية والنخب المالية المحلية والأجنبية، دون ترك أية مساحة للجماهير المصرية في المساهمة في بناء مستقبلها، ومن الواضح من هذا عدم وجود حاجة إلى الاستبصار المستقبلي أو التخطيط». (العيساوي ٢٠٠٦)

ويشير العيساوي إلى طيف واسع من العوامل والظروف السياقية التي تشرح الوضع المتخلف للدراسات المستقبلية في مصر، وتشير إلى ملامح وظروف الهيمنة الدولية.

«وكان فشل السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية واضحًا في تمكين مصر من تحقيق التنمية المستدامة، وذلك قبل ما تلقي تبعات هذه السياسات على الأزمة الاقتصادية الحالية. هذا الفشل الواضح وعدم مناسبة النموذج الرأسمالي للتنمية تم توثيقها في كتابي «الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا، ضمن مشروع مصر ٢٠٢٠. وقد أوضحت الأزمة الاقتصادية العالمية هشاشة واعتمادية الاقتصاد المصري في ظل الرأسمالية النيو ليبرالية، ومدى هشاشة نسبة النمو التي وصلت لها الاقتصادية، وهي ٧,٢٪ المدعاة. وبغض النظر عن الجرعات الاقتصادية التي أدت إلى تضخيم نسبة النمو بشكل مؤقت، فإن النظرة الأشمل كانت تدل على أن هذا النمو يفتقد إلى السرعة والقوة والاستمرارية.

وبرغم الحاجة الشديدة والواضحة إلى إحداث قطيعة مع إجماع واشنطن بصيغتيه القديمة والجديدة، فإن الحزب الحاكم وحكومته استمرا في تبني أنماط التنمية والإدارة الاقتصادية، غير المأمونة والتي عفا عليها الزمن. وكعاقبة للانقطاع عن هذه الدائرة الكريهة من التبعية والتخلف التنموي نحو تحقيق التنمية المستدامة، ظل هذا الانقطاع مخادعًا. وإذا استمرت هذه الاتجاهات الحالية، فسيكون من السهل توقع الناتج؛ وهو مستقبل كئيب من استمرار التخلف والاعتمادية. (العيساوي ٢٠١٠)

من منظور خارجي، يبدو الوضع مختلفًا بعض الشيء، ففي دراسة جديدة عن مراكز التفكير في المنطقة، استخلص فريق من الباحثين الأمريكيين أن:

«في الوقت الذي تشخص فيه عيون العالم نحو الشرق الأوسط، فإن المشهد العام السياسي والاجتماعي يشهد تغيرات سريعة. وفي الوقت الذي تركز فيه معظم مراكز التفكير التقليدية على القضايا ذات الصلة بالدول، فإن الأمر يصل إلى ذروته

عندما يتعلق البحث بالشرق الأوسط، فيما أدت الأحداث الحالية إلى تحويل المراكز البحثية أنظارها إلى الداخل. ويُظهر الازدياد في عدد الدول التي تبحث عن الانتقال الديمقراطي، والحوكمة، والتعاون الدولي، أن هذه المنطقة المضطربة من العالم تبحث عن حل أزماتها داخليًّا.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أن معظم هذه المؤسسات توجد حاليًّا في بلدان لها روابط سياسية واقتصادية قوية بالولايات المتحدة وأوروبا. وفي الحقيقة، فإن عددًا قليلاً من مراكز الأبحاث هذه في الدول ذات الأهمية يلقى له بال في عملية التنمية. ومن أجل أن تطور هذه الدول مؤسساتها، فإن الحاجة تتزايد من أجل لبرلة اقتصادية وسياسية، وكذلك احتضان الدولة للمجتمع المدني.

وبينما يؤشر ازدياد نشاط المراكز البحثية على أن بعض هذه الأمم قد اتخذت خطوات فعلية في سبيل التنمية، فإن هناك قطاعات عديدة لازالت في حاجة إلى التطوير عبر سياسة عامة واضحة. وعلاوة على هذا، فإن الفقر الواضح للبنية التحتية التشريعية في كثير من هذه الأمم يمثل حجر عثرة في سبيل زيادة حجم نشاط المجتمع المدني، ويقال، إن العقود القليلة الماضية قد برهنت بوضوح على أن المنطقة تحاول، أن تجد لها منبرًا في النظام الدولي، وأن النشاط المستمر للمراكز البحثية بإمكانه أن يساعد في جسر الهوة التي تمنع النشاطات الأخرى». (معهد بحث السياسة الخارجية ٢٠٠٧:٧)

وما يشار إليه في هذه الفقرات فيما يتعلق بالمراكز البحثية في المنطقة ينطبق أيضًا على مؤسسات البحوث المستقبلية، وينطبق بطبيعة الحال على أوضاع هذه المؤسسات المصرية.

مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

يعتبر مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ الحوار التابع لمجلس الوزراء http://www.future.idsc.gov.eg أكثر المؤسسات تقدمًا وأهميةً في مجال الأبحاث المستقبلية. وهذا المركز هو واحد من ٣٣ قسمًا يشتمل عليها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري. وهذه المؤسسة الحكومية مختصة بجمع المعلومات وإعدادها ودعم عملية اتخاذ القرارات وهي وظائف شبيهة بمكتب المستشار في ألمانيا. وتشتمل وظائفه على إنتاج الدراسات والإحصائيات عن مجالات السياسة الكبرى، وإجراء المسوحات العامة، وإعداد المفاهيم والتوصيات عن التحديات والمشكلات المجتمعية؛ مثل التكيف ونشر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وإدارة المخاطر وما إلى ذلك. وقد تم إنشاء مركز المعلومات عام ١٩٨٥ بقرار من مجلس الوزراء، وهو ما يعني أنه لم ينشأ بقانون ويمكن أن يغلق فقط بقرار آخر من مجلس الوزراء. وبالتوازي مع عدد من المؤسسات الاستشارية الأخرى في مصر؛ مثل المجالس العليا الأخرى. كان لمركز المعلومات دور قيادي في تقديم عدد من المشروعات والتوصيات الابتكارية لمجلس الوزراء والوزرات المختلفة. ويساهم

مركز المعلومات في مسح القيم العالمي، وإخراج تقارير التنمية البشرية العربية؛ مثل تقرير ٢٠٠٨. وبالمركز حوالي ٥٠٠ موظف، أغلبهم من الأكاديميين.

وقد تم إنشاء مركز الدراسات المستقبلية عام ٢٠٠٤، بناءً على أفكار واقتراحات عدد من أعضاء العاملين الشباب بمركز المعلومات. ويعمل مركز الدراسات المستقبلية مباشرة تحت إدارة رئيس مركز المعلومات، وهو في الغالب له صلاته الوثيقة برئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة. وقد أصبح عدد من رؤساء المركز وزراء ورؤساء وزراء، وتتجه النية الحالية لمركز المعلومات للتحول إلى مركز فكري يتمتع بمقدار كبير في مجلس الوزراء ويتعاون مع المؤسسات الأجنبية والدولية النظيرة له.

ويعمل بمركز الدراسات المستقبلية ١٣ أكاديميًّا، ويعتبر واحدًا من أكثر الأقسام تقدمية بمركز المعلومات، ليس فقط لما هو متوقع من باحثي الدراسات المستقبلية أن يأتوا به من إنتاج جديد ومبتكر وأفكار واقتراحات محفزة، على الرغم من السياق العام وظروف النظام السياسي والحكومة الحالية. فعدد من قضايا التنمية الهامة للنظام والمجتمع المصريين يعتمد على نوع من الدراسات المستقبلية. وبالتالي يعمل المركز على دراسة عدد القضايا والمشكلات المركزية؛ مثل الطاقة، والماء، والتغير المناخي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتجمعات الحضرية في المناطق الصحراوية وغير ذلك.

ويبدو أن مركز الدراسات المستقبلية في مرحلة الترسيخ، فهياكله وإجراءات العملية في حالة تطور مستمر، وتتم عملية تدريب محترف للهيكل الأكاديمي والإداري داخل المركز، وتتوقع قيادة العمل داخل مركز المعلومات أن يتحسن عمل الدراسات

المستقبلية وإمكاناته مستقبلاً. وفي عرض تقديمي أمام ورشة عمل لليونسكو، قال الدكتور محمد منصور؛ مدير مركز الدراسات المستقبلية: «ستكون عمليتا الاستبصار والتوقع المستقبلي على جانب كبير من الأهمية أكثر مما هي عليه اليوم، فمن الحتمي التفكير في الآثار المعقدة، للتكنولوجيات الجديدة، والآثار المركبة للتفاعلات الجديدة، وآثار نقص الغذاء والموارد الرئيسة للإنسان، وآثار الصراعات على السلام، وآثار التلوث وآثاره على صحة الإنسان، وآثار التداخل الثقافي على التعليم واللغة ومهاراتها، وتغير الأنماط الثقافية، والاستهلاك الضخم.» (منصور ٢٠٠٨)

وتتحدد الرؤية الرسمية لمركز الدراسات المستقبلية في أن يكون **مؤسسة فكرية وطنية متميزة في مجال استشراف المستقبل.** وتتحدد مهمته في رفع الوعي المجتمعي بأهمية استشراف وصياغة المستقبل، والنشر والترويج الإعلامي لنتائج الدراسات والأبحاث التي يقوم بها المركز، وإنشاء ملتقى حيوي للمفكرين والمبدعين والباحثين في كافة المجالات، للنقاش والحوار في كافة القضايا الهامة، من خلال: ورش العمل، واللقاءات الفكرية، وموقع المركز الإلكتروني.

ويحمل المشروع الأهم والرئيسي لمركز الدراسات المستقبلية عنوان «رؤية مستقبلية لمصر». ويهدف هذا المشروع إلى تكوين رؤية مستقبلية مبتغاة لمصر بحلول العام ٢٠٢٥، وتبني السيناريوهات والميكانزمات المستقبلية. وقد قام المركز بتنفيذ العديد من الأنشطة في هذا المجال، وكان أهم هذه الأنشطة تنظيم مؤتمرات سنوية، أهمها المؤتمر الأول الذي عقد تحت عنوان نحو «صياغة رؤية مستقبلية لمصر»، وتم إجراء العديد من الأبحاث من أجل هذه الرؤية. ويتضمن المشروع الرئيسي مشاركة الخبراء من النخبة ومنظمات المجتمع المدني. وكان من ضمن القضايا التي

تمت مناقشتها ضمن هذه الرؤية الاستخدام الأفضل للموقع الجغرافي لمصر، وتأسيس عاصمة جديدة لمصر.

هناك العديد من المشروعات والمنشورات الأخرى ومعظمها باللغة العربية التي قام بها مركز الدراسات المستقبلية:

- «**مستقبل المياه في مصر**»: يهدف هذا المشروع البحثي إلى تكوين سيناريوهات مستقبلية بديلة بخصوص قطاع المياه في مصر وتحديد قواه الدافعة. وكان المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو إقامة حوار بين المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية، عبر ورش العمل، واجتماعات المجموعات المركزية، أو من خلال أبحاث دلفي.
- الحاجة **إلى الاستثمار المباشر في (البحث والتنمية)**: ورقة خلفية لورشة عمل سيناريو النجاح حول الاستبصار الهيكلي حول أبحاث الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **نحو الاستخدام الكفء للموقع الجغرافي لمصر**: فبالأخذ في الاعتبار الموقع الاستراتيجي المتميز لمصر وهو ما يمكن استخدامه في إبراز وضعها الإقليمي والدولي، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم الفرص الأفضل للاستفادة من هذا الموقع بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي.
- المجتمع **المصري والمصفوفة الأخلاقية**: نظرة نقدية: وتتعامل هذه الورقة مع قضية المصفوفة الأخلاقية والتي أصبحت قضية في غاية الأهمية لدى العديد من مؤسسات ومراكز البحث، وقد تم هذا من خلال تجميع آراء العديد من المثقفين المصريين.
- **مستقبل الدولة الفلسطينية ومتطلبات نجاح دولة فلسطينية**: وتقدم هذه الدراسة أفكارًا حول القضية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط المعاصر وهي

القضية الفلسـطينية، وذلك من خلال اقتراح خمسة سيناريوهات مستقبلية لها.

- **المسـتقبلات العالمية، الإقليميـة، المصرية**: وهو إصدار من سلسـلة القضايا المسـتقبلية، واهتم بالتحذير من أشكال فقدان السـيادة وهي الظاهرة التي أصبحت تواجهها عدد من الدول القومية في المنطقة العربية مؤخرًا.
- **الرؤية المستقبلية للعاصمة المصرية ٢٠٥٠**: جاءت نتيجة المشكلات المزمنة التي تعاني منها القاهرة حاليًا، وتمثل محاولة لصياغة رؤية مسـتقبلية حول العاصمـة المصريـة في عام ٢٠٥٠، ومـن ثم تحاول تقديم نمـاذج بديلة تقوم أساسًا على التوسع نحو الصحراء القريبة.

يعقد مركز الدراسات المستقبلية عادةً مؤتمراته السنوية في مايو ويونية من كل عام، وتركز معظم المؤتمرات على موضوع محدد. على سبيل المثال كان عنوان المؤتمر السنوي عام ٢٠٠٨ تحت عنوان «**مستقبل الطاقة في مصر**»، وكانت هناك عناوين أخرى، مثل «**دور المجتمع المدني في تحقيق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠**»، «**نحو صياغة رؤية مستقبلية لمصر.**»

ونجح مركز الدراسات المستقبلية في تطوير تعاونه الدولي، فهو عضو في الفيدرالية للدراسات المستقبلية، وقد وقع أيضًا بروتوكولات تعاونية مع جامعة برجن في النرويج، ومركز الدراسات المستقبلية بالمملكة المتحدة، وكذلك مع مركز ProGective، بباريس. ووقع مذكرة تفاهم مع المركز الثقافي الفرنسي، وكذلك مع معهد الدراسات المستقبلية وتقييم التكنولوجيا IZT ببرلين.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة. وقد تأسس عام ١٩٦٨، كوحدة بحثية مستقلة تعمل في إطار مؤسسة الأهرام.

وقد قام المركز في سنواته الأولى بالتركيز على دراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي، ولكن موضوعاته امتدت بعد ذلك لتشمل الدراسات الدولية والموضوعات الاستراتيجية وبالتركيز الخاص على الدراسات التنموية في النظام الدولي، والاتجاهات التفاعلية بين الدول العربية والنظام الدولي، والإطار الإقليمي المحيط بها والعلاقات بين الدول. ويركز المجتمع الآن على دراسة المجتمع المصري بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وبرامج المركز هي نتاج جهود جماعية في إطار التخطيط العلمي.

يعمل مركز الأهرام على نشر الوعي بين الشعب المصري والشعوب العربية حول القضايا الاستراتيجية في العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص خاصة؛ وذلك للمساهمة في عملية صنع القرار. ويتعاون المركز مع أساتذة الجامعات والباحثين على المستويين الإقليمي والعالمي، كما يتواصل مع مراكز الأبحاث في العديد من بلدان العالم، ويقيم المحاضرات وورش العمل المفتوحة للعامة، ويشرع المركز في عمل أبحاث معتمدة على منهجية متعددة التخصصات في تناول القضايا الدولية والإقليمية، وكذلك الشئون المصرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. ومن ثم، يهتم المركز بالتواصل مع القادة السياسيين وصانعي القرار والهيئات التشريعية

والأحزاب والمنظمات السياسية والحكومة ودوائر السياسة العالمية والباحثين والمحللين السياسيين والصحافة والإعلام والجمهور العام.

وتتكون البنية الداخلية لمركز الأهرام من الوحدات والبرامج الآتية والتي توضح التنوع الموضوعي لعمل المركز:

- وحدة البحوث العربية
- وحدة النظم السياسية
- وحدة العلاقات الدولية
- وحدة البحوث الاقتصادية
- مركز الأبحاث الاجتماعية، وتتضمن وحدة التاريخ التي أنشئت عام ٢٠٠٩
- وحدة الأبحاث التاريخية
- برنامج الدراسات الإسرائيلية
- برنامج دراسات الخليج
- دراسات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات

وغالبًا ما ترتبط العديد من القضايا التي يهتم بها المركز وعلى رأسها القضايا السياسية بالتطورات والخيارات والمنظورات المستقبلية. ومع ذلك لا توجد فيه تخصصات في الدراسات والأبحاث المستقبلية، أو منهجيات بحث مستقبلي يمكن الاعتماد عليها إلى جانب منهجيات ورش العمل ومقابلات الباحثين.

معهد الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط

أنشئ معهد الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط في صعيد مصر عام ١٩٩٣، في فترة التوترات والأعمال العنيفة ضد الحكومة والأقليات. وكانت المهمة المنوطة بالمركز هي تأسيس خطاب حول القضايا الهامة وتجميع الخبراء وممثلي الخلفيات المتنوعة معًا. ولأجل هذا الغرض تم إعداد مؤتمر سنوي وورش عمل وإصدار العديد من الإصدارات المتنوعة من مجلات وكتب ونشرها.

وتعلقت الموضوعات الرئيسية التي اهتم بها المعهد بالأنشطة المتنامية للأصوليين والإرهابيين في هذا الجزء من مصر. وكانت هناك محاولة لمناقشة المنظورات البديلة في التعامل الأمثل مع هذه القضية وغيرها من أسباب الاستياء الشعبي. وأعلن المعهد، باعتباره ساحة للجدال، عدة مقترحات سياسية. ومن بين هذه المقترحات ما قدمه المركز من ضرورة وضع الأقباط على أساس المساواة في الجيش المصري. وكان هذا نابعًا من الموقف الليبرالي التقدمي للقائمين على المعهد. ولكون المعهد يعمل كجزء من الجامعة فقد كان لديه كثير من الحرية للقيام بأنشطته.

ومؤسس هذا المعهد ومديره هو الدكتور محمد إبراهيم منصور، وهو أيضًا مدير مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات. وفي كلمته أمام اليونسكو في باريس، قدم منصور تقييمًا عن حال الدراسات المستقبلية في مصر: هناك العديد من القضايا الهامة المتعلقة برفاهية الناس، وهذه القضايا توجد في كل بلدان العالم، وتنبع كثير من النتائج من دراستنا، ومعظمها تبدو مألوفة في بعض البلدان، واسمحوا لي أن أقتبس بعض النتائج من هذا التقرير:

- هناك نقص في خبرة الدراسات المستقبلية.
- هناك حاجة ماسة لاستثمارات في هذا المجال قبل أية نتائج يجب تحقيقها.
- هناك ضعف في الإطار المؤسسي للتعاون في مصر، وهناك نقص في التنسيق بين الممسكين بزمام الأمور في مصر.
- هناك نقص في درجة الوعي العام بأهمية الدراسات المستقبلية.

وقد يكون الوضع مختلفًا في بعض البلدان الأخرى، ولكن هناك بلدان أخرى تتقاسم نفس الحال، وهذا يعني أن الجنس البشري ليس مجهزًا بكل الإمكانات اللازمة للبحث المستقبلي وقدرات التفكير المستقبلي. (منصور ٢٠٠٨)

وتعتبر الإمكانات الشخصية والمالية لمعهد الدراسات المستقبلية متواضعة للغاية، فإلى جانب المدير هناك فقط مساعد واحد وسكرتارية تعمل لدوام جزئي. ولا يوجد بحث أصيل يمكن القيام به. فالعمل مرتكز فقط على المؤتمرات والسيمنارات والتطورات الأخيرة في القضايا المعاصرة مثل عملية السلام في الشرق الأوسط ومستقبل القدس، والسياسات النووية في المنطقة. وليس من الواضح أن هذا سيستمر مع تقاعد مدير المركز الدكتور منصور.

جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية - إيافرا

تعتبر جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية واحدة من أهم شبكات تبادل الآراء والنقاش حول المستقبل وقضاياه، ومركزها القاهرة. وهي عبارة عن مجموعة من الأكاديميين ومنهم من ينتمي إلى قادة المثقفين في المجتمع المصري، وكان رئيس

الرابطة لسنوات هو الدكتور كمال زكي محمود شعير، وهو طبيب بشري، وأستاذ للطب بجامعة القاهرة، وفي الجامعة نفسها قاد الدكتور شعير؛ مركز الدراسات والبحوث المستقبلية الذي استمر حتى عام ٢٠٠٤.

ومن الخبراء البارزين في الجمعية، كمال زكي محمود شعير؛ الأمين العام، والدكتور محمد منصور، والدكتور فاروق إسماعيل أحمد؛ النائب الأسبق لجامعة القاهرة، والسيد ياسين؛ الاستشاري بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ويلتقي أعضاء الجمعية أربع مرات في العام الواحد، والقضايا الرئيسية التي يتم مناقشتها هي المياه، والتعليم، والطاقة. كما تمت مناقشة ثقافة الشباب، وقد تم إنشاء مجموعة فرعية تسمى «المستقبليون الشباب.»

وأحد وظائف الجمعية هي التواصل مع مشروع الألفية الذي تقوده الأمم المتحدة، فالجمعية تعتبر رأس حربة المشروع في مصر. ولهذا، فإنها تضم مجلس المستقبليين الذي يتكون من ١٥ عضوًا. وتقوم مهمتهم الرئيسة على ترجمة التقرير السنوي لمشروع الألفية إلى العربية ونشره، وهو يتوفر على الرابط التالي
http://www.millennium-project.org/mellennium/cairo.html

في هذا السياق، تقوم الجمعية برعاية مشروع «الألفية» Millennium منذ ربيع ٢٠١١، وذلك اعتمادًا على منهجية «دلفي للوقت الحقيقي» Real-Time Delphi. وتحاول الجمعية وشركاؤها المساهمون أن يرسموا توجهات جديدة لمصر. وسوف تستخدم نتائج استخدام منهجية دلفي من خلال الجمعية وشركائها في إيجاد سيناريوهات مستقبلية لمصر، وكتابة تقرير عن حالة المستقبل في مصر. وقد تم تضمين هذه النتائج في تقرير حالة المستقبل

المصري لعام ٢٠١١. وقد تم تصميم هذه الدراسة لجمع أحكام حول عناصر وبذور المستقبل في مصر واستكشاف الاتجاهات الجديدة للبلد بعد ثورة يناير. هذه البذور المستقبلية تم تحديدها من خلال مجموعة مبدئية من المستقبليين والمؤرخين وعلماء الاجتماع والمتخصصين في مجالات مختلفة. وقد قدمت هذه المجموعة اقتراحات حول الاتجاهات الصاعدة، والتكنولوجيات، وثورة الهندسة الجينية.

متفرقات

المعهد القومي للتخطيط

تم تأسيس المعهد القومي للتخطيط عام ١٩٦٠ بعد عامين من الإعداد. وقد كان لهذا المعهد أهميته في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بسبب التوجه نحو نموذج التخطيط المركزي على النمط السوفيتي واعتماد السياسات الاجتماعية. وكان هناك اتصالات عديدة ومكثفة بدول الكوميكون في شرق أوروبا على وجه الخصوص. وقد حدث تحول في عهد الرئيس أنور السادات في الاتجاه وطبيعة الاتصالات لتصبح نحو الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وبدأت المهمة الكبيرة للمعهد منذ عدة سنوات عام ١٩٩٤ عندما عمل على إعداد تقرير التنمية البشرية ونشر إصدارات عديدة منه بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، UNDP. وكانت المجالات التي غطتها هذه التقارير قد تمثلت في التعليم، والطاقة، والديمغرافيا، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية. وقد تعاملت هذه

التقارير مع المنظورات المستقبلية في كل مجال، ومن ثم تضمنت نوعًا من الدراسات المستقبلية والتفكير المستقبلي.

ويعتبر الدكتور إبراهيم حسن العيساوي؛ أستاذ الاقتصاد والباحث الرئيسي في المعهد الخبير الرائد في مجال المستقبليات في المركز، وقد كان عضوًا للفريق البحثي الذي قام بالدراسات التحضيرية لمشروع مصر ٢٠٢٠. وقد نشر الدكتور العيساوي عام ٢٠٠٥ مقالاً هامًّا عن رؤيته للدراسات المستقبلية للعالم ومصر على وجه الخصوص في الدورية الدولية Futures Research Quarterly. وكغيره من الخبراء، يبدي العيساوي بعض الشعور بالإحباط حول الأوضاع المتخلفة للدراسات المستقبلية في مصر والمنطقة العربية.

المركز القومي للبحوث

تم تأسيس المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ كمؤسسة عامة مستقلة؛ بهدف «تعزيز أسس البحوث العلمية التطبيقية خاصة في الصناعة والزراعة والصحة العامة وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى» www.nrc.sci.eg. والمركز هو أكبر معهد تابع لوزارة البحث العلمي؛ حيث يوظف ٤٣٠٠ باحث. وفي الفترة من الستينيات حتى الثمانينيات في القرن العشرين تم تقسيم المركز إلى ٦ معاهد بحثية مستقلة؛ من بينها: المعهد القومي للمعايير، ومعهد البحوث البترولية، ومعهد البحوث الإلكترونية.

وطبقًا للوصف الذي أعطاه المركز لنفسه، فإنه قد مر بثلاث مراحل تطورية:

١. المرحلة الأولية الممتدة حتى عام ١٩٦٨: تميزت بالتركيز على العلوم الأساسية وأبحاثها وبناء القدرات.

٢. المرحلة الثانية (١٩٦٨-١٩٧٣): تميزت بالتفاعل المتنامي بين الإنتاج وقطاع الخدمات.
٣. المرحلة الثالثة (١٩٧٣- حتى الآن): تركزت حول الأبحاث حول المستهلكين لخدمة أهداف المستهلك النهائي.

ويعبر عن رؤية المركز كما يلي: «على المركز أن يتطابق مع قطاعات الإنتاج والخدمات الرئيسية من خلال الأبحاث في مجالات مختلفة من العلوم والتكنولوجيا، والاستشارات العلمية وكذلك التدريب.» وتتمثل في «القيام بالبحوث التطبيقية والأساسية في المجالات الرئيسية للاهتمام من أجل تطوير قطاعات الإنتاج والخدمات».

ونظرًا لحجم المركز الكبير، فإن هيكله التنظيمي ونظامه الإداري هو الأكثر تعقيدًا. ويتكون المركز من ١٣ قطاعًا تتضمن ١٠٧ أقسام، يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى ٤ قطاعات رئيسية: القطاعات الموجهة إلى القطاع الصناعي، والقطاعات الموجهة إلى القطاع الزراعي، والقطاعات الموجهة إلى الصحة والبيئة، وقطاعات العلوم الطبيعية والأساسية.

وأحد أهم خبراء المركز المنخرطين بشكل أو بآخر في مجال التفكير المستقبلي هو الدكتور الفولي الذي درس في جامعة TU بمونيخ. وحاز على بعض جوانب التفكير المستقبلي؛ مثل النظرية النظمية من معهد فريدريك فيستر، والذي عمل فيه حوالي سنتين في ساربريكن. وهو الآن مرتبط بمجموعة مشروعات بحثية مع مؤسسات دولية.

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية www.icfsthinktank.org هو مؤسسة بحثية مستقلة متخصصة في دراسة القضايا الاستراتيجية والمرتبطة بالتغيرات العالمية وأثرها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تم تأسيس المركز عام ٢٠٠٤ وترأسه أحمد فخر، وينظم المركز برامج تتعامل مع الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتكنولوجيا الاتصالات، وكذلك دراسات السلام. ومن خلال المنح وتنفيذ البرامج البحثية، فإن المركز يأمل إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية في مصر.

مؤسسة المستقبل

تقع مؤسسة المستقبل www.futurefoundation.org.eg في القاهرة، وتتمثل رؤيتها في حياة أفضل للمحتاجين والمهمشين في مصر. وتتحدد مهمتها في أنها تأسست بغرض تحسين نوعية حياة الشرائح الحضرية محدودة الدخل، والمناطق المهمشة في مصر. ولتحقيق هذا الغرض، تعمل المؤسسة على توفير المستفيدين منها بمساكن ذات أسعار زهيدة، والخدمات الأساسية وبرامج التنمية المستدامة، وذلك من خلال جهودها التعاونية مع الحكومة والمجتمع المدني وتعبئة القطاع الخاص للقيام بمسئولياته الاجتماعية.»

التحديات والأنشطة

كما ذكر سابقًا، فإن على مصر أن تواجه العديد من أبعاد التخلف كما أنها عُرضة لمجموعة كبيرة من التحديات. وتعرضت كثير من التحليلات والدراسات والتقارير التي تصنف داخل الدراسات المستقبلية بمفهومها الواسع، وركزت على هذه التحديات. ولا تعدم مصر الخبرات العملية والدوافع للتركيز على هذه القضايا والاتجاهات المستقبلية، ولكن الموارد المتطلبة لتحقيقها ليست دائمًا متاحة، ويأتي الدعم المالي لمعظم هذه الدراسات والتقارير من وكالات حكومية ومؤسسات عامة. وبعض التقارير الهامة أيضًا ممولة أو ممولة بالاشتراك مع المؤسسات الدولية؛ مثل الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، والبنك الدولي، ومؤسسات التنمية الأجنبية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. في هذا الفصل، سنقوم بوصف هذه القضايا والاتجاهات العديدة باستخدام الدراسات والتقارير الحديثة.

التنمية البشرية

تتمثل المشكلة الرئيسية فيما يتعلق باختيار الموضوعات والتقارير المتعلقة بالتنمية البشرية في حقيقة أن معظم هذه النصوص متاحة فقط باللغة العربية وغير متاحة للعامة، ومن ثم فإن الدراسات والقضايا التي سنقوم بوصفها هي فقط جزء

من العمل البحثي. وعلى هذا الأساس تم اختيار القضايا التالية: التنمية البشرية والاجتماعية، وقضايا النوع، والتنافسية الاقتصادية، والتنمية الحضرية، وتلوث الهواء، وانبعاثات الغاز، والتغير المناخي، وارتفاع معدلات البحر، والمياه، وتحلية المياه.

والتحدي الأكثر أهمية وإلحاحًا بالنسبة لمصر وعديد من الدول الأخرى هو التنمية الاجتماعية كما تم توضيحها في مؤشر التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة، وتقريرها عن التنمية الإنسانية في لمصر لعام ٢٠٠٨. وقد أثارت التقارير الصادرة قبل ذلك عن مصر والدول العربية عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ نقاشًا محتدمًا حول الظروف السيئة التي تعيشها هذه الدولة القوية من قبل وركودها. ويبين الرسم التالي العديد من المؤشرات الكبرى سواءً كانت راكدة أو متطورة ببطء.

شكل ١: التغيرات في مؤشر التنمية البشرية في مصر

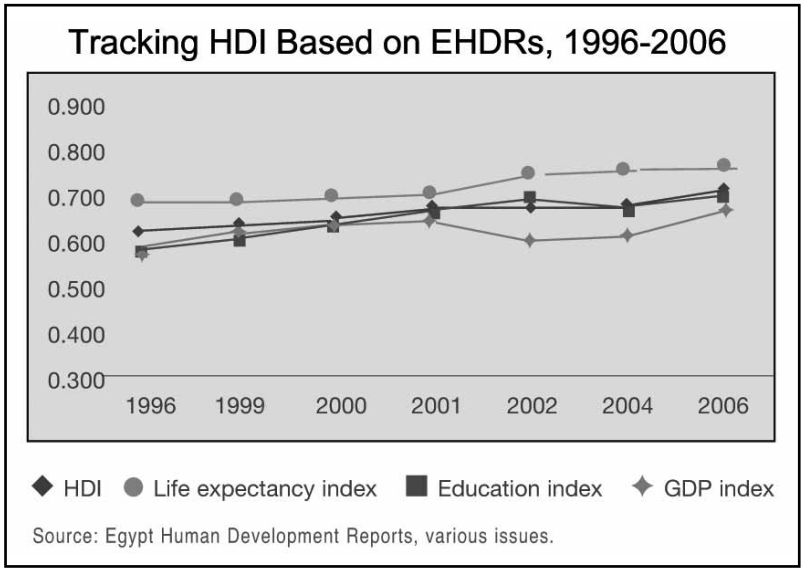

تقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٠٨:٣٣)

في التقرير العام للتنمية البشرية لعام ٢٠١٠ (ثروة الأمم الحقيقية: طرق التنمية البشرية)، احتلت مصر المرتبة ١٠١ من بين ١٦٩ جولة. وكان التقييم العام لمصر آنذاك – وقد تضمن الديمقراطية – ضعيفًا للغاية، وفقط في بعض المجالات كان هناك تقدم ملحوظ لمصر؛ مثل مشاركة الفتيات من الطبقات الفقيرة في المدارس وشرائح الدخل.

النوع

يبدو الوضع العام للمرأة في مصر كئيبًا للغاية، على الرغم من أن الأجيال الصغيرة منذ ثورة ٢٠١١ قد شهدت تغييرات في سبيلها للتصاعد. مع ذلك فإن تقرير الفجوة العامة للنوع لعام ٢٠٠٧ الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٧ قد وضع مصر طبقًا لمؤشر الفجوة بين الجنسين في المرتبة ١٢٠ من بين ١٢٨ دولة، وسجلت ٠,٥٨١ في الوقت الذي يعني فيه ٠,٠ عدم المساواة الكاملة ويعني ١,٠ المساواة الكاملة.

التنافسية

في دراسة أخرى أصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي في العام نفسه حول التنافسية، فإن تقرير (التنافسية ٢٠٠٧) قَيّم أداء ١٢٨ دولة فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المؤشرات المتعلقة بالتنافسية، انظر الجدول التالي. وفي العديد من الفئات، فقد احتلت مصر مراتب متوسطة أو منخفضة. ويعتبر هذا نتيجة المحسوبية business-friendly التي قامت بها الحكومتان الأخيرتان اللتان ضمتا العديد من رجال الأعمال وكبار المدراء.

شكل ٢: مؤشر التنافسية العالمية ٢٠٠٧

Global Competitiveness Index 2007

	Overall rank (out of 128)	Score (1–7)
Global Competitiveness Index 2007	**65**	**4.1**
GCR 2005–06 (out of 117 economies)	52	4.1
Basic requirements	**64**	**4.6**
1st pillar: Institutions	50	4.2
2nd pillar: Infrastructure	56	3.7
3rd pillar: Macroeconomy	111	3.7
4th pillar: Health and primary education	51	6.5
Efficiency enhancers	**75**	**3.6**
5th pillar: Higher education and training	77	3.7
6th pillar: Market efficiency	66	4.1
7th pillar: Technological readiness	80	3.0
Innovation enhancers	**65**	**3.6**
8th pillar: Business sophistication	57	4.2
9th pillar: Innovation	83	3.0

(المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية ٢٠٠٧: ١٣٨)

التنمية الحضرية

كغيرها من البلدان النامية، فإن معدل المواليد بمصر مرتفع للغاية، وكذلك معدل الهجرة من الريف إلى المدن. وتتمثل عواقب هذه الاتجاهات في النمو الكبير للتجمعات العشوائية في الحضر. ويوضح الجدول بالأسفل عدد السكان في المدن الثلاثة الرئيسية وتوقعات الزيادة السكانية للعام ٢٠١٥.

الجدول ٢: الحجم السكاني للتجمعات الحضرية ومعدلات نموها

	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥
الإسكندرية	٥,٥٢٥	٥,٠٥١	٤,٥٨٦	٤,١١٣	٣,٦٤٨	٣,٢١٢	٢,٨٣٥
القاهرة	١٣,٧٥١	١٢,٦٦٤	١١,٦٠٥	١٠,٥٥٢	٩,٥٣٣	٨,٥٧٢	٧,٦٩١
شبرا الخيمة	١,٤٣٠	١,٢٩٤	١,١٦٣	١,٠٣٣	٩٠٦	٧٨٩	٦٦١

وعلى وجه الخصوص، فإن حجم والنمو المستمر لسكان القاهرة يزيد من الأزمات الحادة التي يعاني منها سكانها بالفعل مثل المواصلات والإسكان، والبنية التحتية، وتلوث الماء والهواء، وإدارة النفايات.

تلوث الهواء

تعتبر نوعية الهواء واحدة من أهم المشكلات المتزايدة في مدينة ضخمة؛ مثل القاهرة. وفي الدراسة التي تم ذكرها من قبل منذ عام ٢٠٠٦، فإن معدلات تلوث الهواء في القاهرة في غاية الارتفاع، انظر الجدول بالأسفل. وتعتبر السحابة السوداء هي المتلازمة

المتزايدة المعبرة عن سوء حالة هواء القاهرة، وهي طبقة كثيفة من الجسيمات العالقة في سماء القاهرة، وقد أصبحت ملحوظة منذ أواخر التسعينيات ودائمًا في أواخر الشتاء. وتعتبر أسباب هذه الظاهرة الموسمية متشعبة للغاية؛ من بين هذه التفسيرات وجود خليط من الانبعاثات المعتادة من العملية الصناعية وعوادم السيارات المتكاثرة في المدينة الضخمة مع بقايا عمليات حرق قش الأرز في المناطق الريفية المحيطة بها، والتي يقوم بها الفلاحون في الشتاء. وبسبب البرامج العديدة والأنشطة التي تقوم بها المحافظات؛ مثل شراء قش الأرز من الفلاحين واستخدامه في أغراض مختلفة، فإن السحابة السوداء تشهد انكماشًا.

شكل ٣: تلوث الهواء في القاهرة

TABLE 7 **AIR POLLUTION IN CAIRO**

Pollutant	Standard (ug/m³)	Peak values
PM_{10}	70 (annual)	300
SO_2	150 (24 hour)	351
NO_2	150 (24 hour)	164
Ozone	120 (8 hour)	380
CO	10mg/m³ (8-hour)	34
Pb	1 (annual)	1.6

Source: EIA World Carbon Dioxide Emissions from the Use of Fossil Fuels

(AFED 2006:50)

الانبعاثات الغازية

في التقرير الذي سبق ذكره AFED، تم نشر أرقام انبعاثات الغاز المتعلقة بمصر خاصة الغازات التي لها تأثير سلبي للغاية على المناخ. وقد قدرت حجم الغازات

ذات تأثير الصوبة الزجاجية في مصر بأنه حوالي ٠,٦٪ من حجم الانبعاثات الكلية في العالم للغازات من هذا النوع. وسجلت المقاييس في المناطق الحضرية والتجمعات الصناعية في بعض الأحيان مستويات تلوث عالية، في بعض الأحيان ٦ أو ٨ أضعاف المعدلات المسموح بها في قانون البيئة الرابع الذي تم التصديق عليه عام ١٩٩٤. والمعدل المتوسط لتركيز غازات ثاني أكسيد الكبريت حوالي 69µg/m3 مقارنةً بمعدلات منظمة الصحة العالمية؛ حيث تبلغ معدلات التركيز50µg/m3 (أندرسون، لويب، نصرالله، ٢٠٠١، الراعي ٢٠٠٦). وبالطبع تسجل المستويات العليا معدلات تلوث أعلى من تلك المتوسطة. وتحدث هذه التركيزات العالية للجسيمات بشكل عام؛ بسبب ظروف المناخ وهبوب الرياح من الصحاري. ويبين التقرير أيضًا أن الجسيمات الأصغر التي تسبب مشكلات كبيرة في الصحة ناتجة عن التجمعات الصناعية، وغالبًا ما تكون هذه المستويات من الجسيمات مصحوبة بتركيزات من الكبريت المؤشر على احتراق الوقود الحفري في هذه التجمعات. وقد بلغت مستويات PM10 إلى 580µg/m3 في القاهرة و450µg/m3 في الإسكندرية. ويوضح الجدول رقم ٧ عينة من التركيزات المسجلة لملوثات الهواء الرئيسية مقارنة بالمعدلات الوطنية (AFED 2006: 50) .

التغير المناخي وارتفاع مستوى البحر

تؤكد العديد من الدراسات والتنبؤات المتعلقة بالتغير المناخي وأشكاله وأنماطه الإقليمية أن مصر ستتأثر سلبًا بشكل كبير بهذا التغير المناخي. وهناك أثران سلبيان

رئيسيان في هذه الأدبيات؛ الأول: ارتفاع منسوب البحر في مناطق الساحل الشمالي خاصة في دلتا النيل، والثاني: سيكون على الأرجح تقلب منسوب النيل.

ونظرًا للأثر الكبير الذي يحمله التغير المناخي على شعوب المنطقة العربية ورفاهيتها، فإن التقرير الأخير للتنمية البشرية في مصر يصف هذه التغيرات بكلمات واضحة:

«كما تم تحديد الأمر في تقرير المبادرة الوطنية للاتصالات؛ وهي معاهدة الأمم المتحدة حول التغير المناخي UNFCCC، فإن أكثر القطاعات تضررًا بالتغير المناخي هي، المناطق الساحلية، وموارد المياه، والزراعة. وفي مصر، سيلحق التغير المناخي الكثير من الأضرار بـالمستوطنات البشرية، وأجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية والمناطق الصناعية في الساحل الشمالي. وتظهر التقديرات أن ٠,٥ متر من ارتفاع منسوب البحر سوف يؤدي إلى غرق ١,٨٠٠ كم٢ من مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل في دلتا النيل، وسيؤدي إلى تصاعد الاتجاه نحو التصحر، وذلك في شكل تملح بقية الأراضي. وقد يؤدي هذا إلى خسائر اقتصادية تتجاوز ٣٥ بليون دولار وتهجير ٢ مليون إنسان. أما ارتفاع منسوب البحر بمعدل متر واحد قد يؤدي إلى تهجير ٦ ملايين وغرق ٤,٥٠٠ كم٢ من الأراضي الزراعية. وسيؤدي هذا إلى تهديد الأمن المعيشي، ومن ثم سيؤدي إلى تراجع في التنمية الإنسانية. وقد يؤدي التغير المناخي أيضًا إلى تقلب في الفيضان السنوي للنيل، والذي يمد مصر بنحو ٩٧٪ من مصادرها المائية المتجددة. وقد توقعت النماذج الهيدروليكية والإحصائية المتوفرة زيادة بنسبة ٣٠٪ أو انخفاضًا قد يصل إلى ٧٠٪ (الالتقاء الأعلى) في تدفق مياه النيل.

يحمل هذان السيناريوهان عواقب بالغة الخطورة تزيد من مخاطر الفيضان أو الجفاف الذي قد يؤدي إلى تقلص نسبة الأراضي المزروعة، وهو الأمر المرتبط بانخفاض نسبة إنتاج الغذاء، وارتفاع نسبة البطالة، وصراعات المياه. وعلى الأرجح سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليص نسبة المحاصيل الرئيسية وزيادة نسبة المتطلبات المائية.

هذا التأثير المزدوج لارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع منسوب البحر، ونقص المياه، والظروف البيئية الأخرى قد تكون أسبابًا عامة لانهيار النظام الزراعي في مناطق عديدة في مصر.

وتطور مصر ردًّا مؤسسيًّا على هذه المخاطر من خلال لجنة وزارية على أعلى مستوى يقودها وزير البيئة. وفي هذا الوقت فإن مصر تعد للتقرير الوطني الثاني للاتصالات إلى «معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC والذي سيحدد بشكل أكبر القطاعات المتأثرة، وسيتضمن تبني استراتيجية وطنية لمواجهة التغير المناخي. ومع ذلك سيتطلب حجم المخاطر التي يحملها التغير المناخي سياسة إصلاحات بعيدة المدى عبر كل قطاعات الاقتصاد (تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨: ٢٢٢).

شكل ٤: السكان المعرضون لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر في دول شمال إفريقيا بمعدل ٥ أمتار

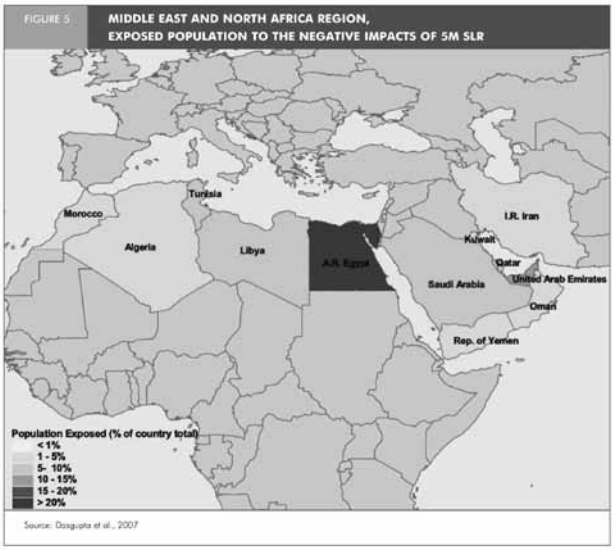

(AFED 2006:131)

فيما يتعلق بمصر فإن هناك العديد من المواقف التي تشكل تخطيطًا ضروريًّا للطوارئ لمعالجة ارتفاع مناسيب مياه البحر. وقد تم توصيف النقاشات بهذا الصدد في منتدى المعلومات والإعلام في ١٢ مارس ٢٠٠٨، كالآتي:

«إن ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب الاحتباس الحراري له تأثيرات سلبية كبيرة على الشريط الساحل كثيف السكان، وسيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد والزراعة والصناعة في البلاد. وبالإضافة إلى الضغوطات الديمغرافية المتزايدة، فإن ارتقاع منسوب مياه البحر سيؤدي إلى تحويل ملايين السكان إلى لاجئين بنهاية القرن وذلك بحسب خبراء المناخ».

وعلى الرغم من احتمالية هذا السيناريو، فإن العلماء والمسئولين الحكوميين غير متفقين على وضع خطط للطوارئ. وتعتبر دلتا النيل واحدة من أكثر مناطق العالم كثافة بالسكان والمزروعة بكثافة، طبقًا للتقرير الرابع لعام ٢٠٠٧ الصادر عن اللجنة الحكومية للتغير المناخي وهي واحدة من أكثر المناطق المجتمعية عرضة للإصابة بتأثير التغير المناخي. وطبقًا لمحمد الراعي؛ أستاذ الفيزياء بجامعة الإسكندرية، فإن ارتفاع منسوب البحر المتوسط بمعدل ٩-٥٩ سم قد يؤدي إلى غمر العديد من المناطق الساحلية المنخفضة في مصر.

وتمتد المنطقة الساحلية في مصر عبر أكثر من ٣,٥٠٠كم على امتداد البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويقطنها ٤٠٪ من الـ٨٠ مليون مصري. ويعيش أغلب هذه النسبة في المراكز الحضرية؛ مثل الإسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد والسويس.

السيناريو الأسوأ لمدينة الإسكندرية

ويمكننا أخذ مدينة الإسكندرية باعتبارها تمثل السيناريو الأسوأ. ويقدر الراعي أن ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط سيؤدي إلى فقدان ١٩٤,٠٠٠ وظيفة وتهجير ١,٥ مليون إنسان. وسيؤدي هذا الأمر إلى تهديد موارد المياه العذبة؛ نتيجة ترسب مياه البحر، وإلى تدمير الإنتاجية الزراعية والمناطق الصناعية والإضرار بصناعة السياحة.

وباستخدام نموذج التضاريس الرقمية وبيانات التوزيع العالمي للسكان، فإن تقرير اللجنة الوزارية للتغير المناخي لعام ٢٠٠٧، قدر أن أكثر من مليون شخص سيكون عرضة لماذا؟ في العام ٢٠٥٠ في أكبر دلتاوات العالم؛ وهي: دلتا نهر الجانج - براهمابوترا في بنجلاديش، ونهر الميكونج في فييتنام، ودلتا النيل في مصر.

الاتجاهات الحالية لمناسيب مياه البحر في مصر

يقوم معهد البحوث الساحلية في الإسكندرية حاليًّا بجمع ثلاث محطات مراقبة لقياس ارتفاع مستوى البحر على السواحل المصرية في الإسكندرية، وبرج البرلس، وبورسعيد.

وطبقًا لإبراهيم الشناوي، مدير المعهد، فإن المقاييس تشير إلى ارتفاع منسوب البحر بمعدل ١,٦مم كل عام في الإسكندرية، و٢,٣ مم في برج البرلس، و٥,٣ في بورسعيد. وتشير هذه الأرقام إلى هبوط في الرمال (يقدر بـ ٠,٤ مم كل عام في الإسكندرية و١,١ مم في برج البرلس، و٣,٥٣ مم في بورسعيد) ويقدر الارتفاع الصافي لمنسوب مياه البحر بـ ١,٢ مم في الإسكندرية، و١,٢ مم في برج البرلس، و١,٩٥مم في بورسعيد»

وذكر التقرير الوزاري المشار إليه أن المعدلات العالمية لارتفاع منسوب مياه البحر في القرن العشرين قدرت في المتوسط بـ١,٧ مم في العام. وحذر من أن الزيادات الحالية في هذا المعدل بفعل انبعاث غازات ظاهرة الصوبة الزجاجية والاحتباس الحراري، سوف تؤدي إلى ارتفاع مياه البحر بمعدل يتراوح من (١-٣ متر) في القرن الحالي.

ويرى الشناوي أنه بافتراض ارتفاع درجات الحرارة في مصر بنسبة ١,٨ درجات مئوية، وهو الأمر المتوقع حدوثه بحلول العام ٢١٠٠، فإن مستوى مياه البحر سوف يرتفع بمعدل ٧٢ سم في بورسعيد، و٢٨ سم في الإسكندرية، و٣٥ سم في برج البرلس.

وتشير التوقعات العلمية المناخية التي تضمنها التقرير إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم بنسبة ٢-٤,٥ درجات مئوية بنهاية القرن الحالي.

ماذا سيكون الرد على هذا التهديد؟

تقول الهيئة المصرية لشئون البيئة: «إن العديد من المقاييس يمكن وضعها موضع التطبيق للتعامل مع التأثير السلبي الذي تشهده المناطق الساحلية، وبما في ذلك تغذية الشواطئ (وذلك بعزل الرمال على الشواطئ)، وبناء حواجز الأمواج، والتشديد على قواعد الامتداد الحضري في المناطق المعرضة للمخاطر، وإجراء تغيرات في استخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية».

ويهدف برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي تم دعمه من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى حماية الموارد الطبيعية في المناطق الساحلية، ودعم التنمية المستدامة. وطبقًا للجنة الأوروبية، فإن هذا البرنامج يعتبر جديدًا نسبيًّا، ومتعدد المجالات ويطور مفاهيم تركز على جمع المعلومات والتخطيط، واتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها.

ويقول محمد بيومي أخصائي البيئة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إن الحكومة المصرية عملت لما يقارب الثلاثين عامًا على الحد من تآكل المناطق الساحلية ووضع قواعد لحماية الشواطئ، خاصة من خلال وضع حواجز في النيل والدلتا». وأكد أيضًا أن هذه الهياكل المحكمة التي تم بناؤها لحماية الشواطئ من تآكل البحر يمكن أن تستخدم حاليًّا للتكيف مع التغير المناخي وارتفاع منسوب مياه البحار».

ولكن طبقًا للشناوي «فإنه لا توجد حالة ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الخصوص، فالموقف لا ينبئ بالخطر، والعملية تجري ببطء شديد، ويجري الأمر بمعدل مليمترين فقط في العام الواحد، وسوف تعاني مناطق محددة فقط من هذا الارتفاع،

وليس كلها، ولكن سنستمر في أبحاثنا وجمع المعلومات، بدلاً من الاستثمار في الفراغ وإنفاق مبالغ ضخمة بدون داعٍ».

على الرغم من أن تقييم معايير الطوارئ لم يتم إجراؤه في مصر، فإن التقرير الحكومي لعام ٢٠٠٧ يشير إلى أن تكاليف التكيف مع التغير المناخي سوف تكون أقل بكثير من تكاليف ما بعد الكارثة.

الدعوة إلى إجراءات عاجلة

على العكس من الشناوي، فإن خبراء بيئة آخرين يرون أن هناك حاجة لإجراء تحولات في السياسة العامة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغير المناخي لحماية المناطق العرضة للتأثر. فإن خطط الطوارئ التي اقترحتها الحكومة لحماية صناعة السياحة في المقام الأول، ولكنها ليست متعلقة مباشرة بتأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري.

وهناك معايير تكيف أخرى مطلوبة للتعامل مع التغير المناخي، وسوف تكون أقل كلفة بالنسبة للقطاع السياحي قياسًا بفقدان الشواطئ بشكل كامل. ونحن نعمل الآن مع العديد من المنظمات الثقافية لرفع الوعي والحصول على حلول أفضل من قبل صانعي القرار».

وتوضح الصورتان التاليتان لدلتا النيل عواقب ارتفاع منسوب مياه البحر بمستويين مختلفين للارتفاع ٠,٥ متر و١ متر. وقد تم تصميمهما لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتوضحان كذلك تقديرات السكان المتوقع تأثرهم وتقديرات خسارة الأراضي المحصولية.

شكل ٥

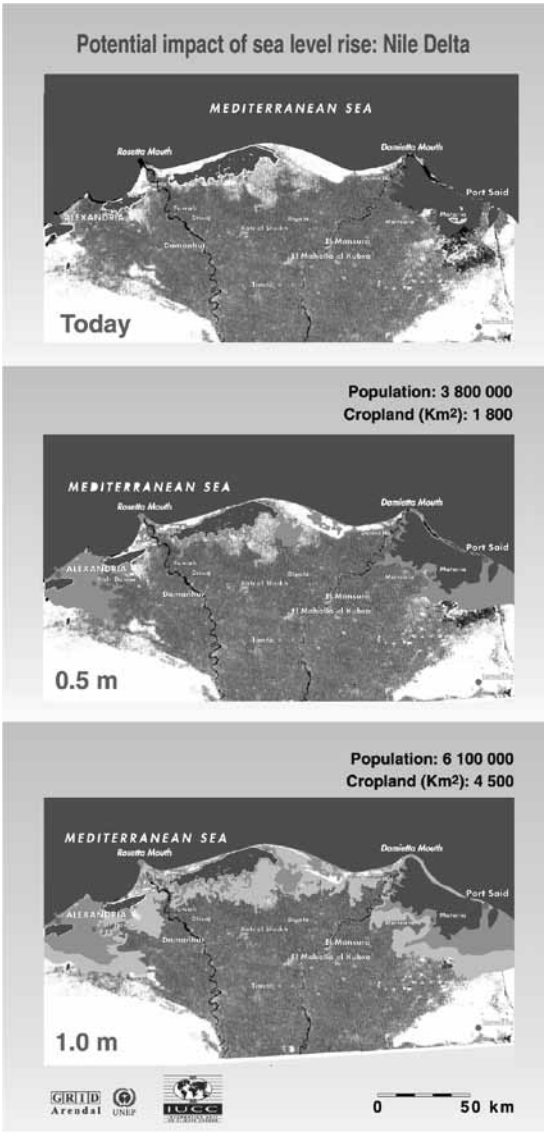

(**Source**: http://www.grida.no/climate/vital/34a.htm)

مشكلة المياه

باستثناء العراق، فإن كل الدول العربية تعيش حاليًّا تحت ظروف الندرة المائية، وفي بعض الأحوال الندرة الحادة، وسوف يصبح الوضع أسوء في السنوات القادمة.

وأحد الأمثلة على هذا التوقع هو تقرير AFED لعام ٢٠٠٦، والذي يميز بين ٣ نقاط في الوقت ويقدر أزمات المياه لكل دولة من ١٣ دولة. وبالنسبة لمصر، فإن الوضع المائي كما أوضحت دراسة لمركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات CFS صدرت بالعربية، وتوضح الصورة التالية مدى التآكل الفعلي بوضوح.

مشكلات المياه في الدول العربية

شكل ٦

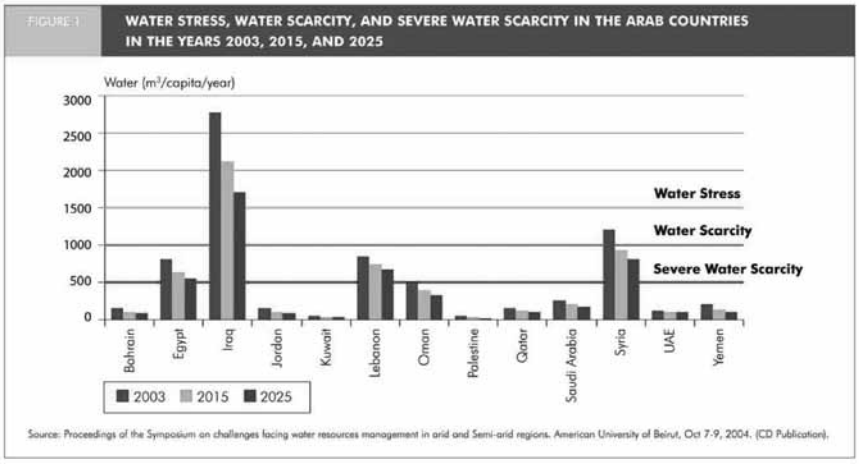

(AFED 2006:64)

يتميز الموقع الجيوبوليتكي لمصر بالخصوصية الشديدة، فهي تقع في إفريقيا وتجاور كلاً من آسيا وأوروبا، ويعتبر قربها لكلٍّ من إسرائيل وفلسطين، ووجود قناة السويس بها، ونهر النيل الذي يغذي أيضًا ٩ دول أخرى ووجودها على الحدود مع دولة كالسودان المنخرطة في حرب أهلية، تعتبر كل هذه مؤشرات لسلسلة من التعقيدات، ومن ثم قضايا وتحديات مستمرة ومزمنة فيما يتعلق بالأمن القومي والاستراتيجية. وتركز العديد من المؤسسات ومنها بالطبع المخابرات والخبراء العسكريون على هذه الموضوعات المعقدة. ويعتبر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية واحدًا من أقدم وأكثر المؤسسات والمراكز البحثية تأثيرًا في المنطقة والتي تركز على مثل هذه القضايا. ولكون الدراسات التي تناولت هذه القضايا الحساسة والتفكير المستقبلي في الغالب لم تترجم ولم تُتح للعامة، فلا مجال لذكرها هنا، إذ إن هذا ربما سيحتاج إلى فصول إضافية وموارد إضافية.

وهنا موضوع آخر متعلق بالثقافة السياسية وأنماط السياسة. وقد أشير في تقرير AFED للتنمية المستدامة في المنطقة، أن هناك عدم توازن متغير بين التفكير قصير المدى وطويل المدى والقرار في مصر والدول الشبيهة لها: «في الماضي، فإن التخطيط قصير المدى كان عقبة رئيسية أمام صناعة سياسات التنمية المستدامة. أما اليوم فهناك محاولات في الاتجاه المعاكس؛ حيث هناك تجاهل للتحديات البيئية الضاغطة في الوقت الذي توضع فيه حزمة سياسات كبرى طويلة المدى، وهو ما أصبح يطلق عليه في الممارسة الهروب إلى الأمام. وفي الوقت الذي يكون فيه النظر قدمًا إلى المستقبل حاجة ملحة من أجل التخطيط البيئي السليم، فإن تجاهل القضايا الحالية لن يحل الأزمات. وقد يكون التفكير في الأهداف طويلة المدى أمرًا نبيلاً، غير أن

الأزمات العاجلة التي يتم تجاهلها سوف تتفاقم، الأمر الذي يعني خلق تحديات كبرى في المستقبل. وهناك بعض المخططات الممتازة التي تم الإعلان عنها فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في المنطقة، مثل الطاقة المتجددة، والمياه، وإدارة السواحل، وهي مخططات ذات طموحات عالمية، ولكن لا يجب ألا يُصرف الاهتمام عن المؤشرات البسيطة المطلوبة بشكل عاجل على المستوى المحلي لتحقيق استخدام كفء وسليم للموارد». (AFED 2006: XXI)

وسوف نرى ما إذا كانت ستؤدي الثورات في المنطقة العربية قد أدت، أو ستؤدي، إلى إنتاج ثقافة وحياة سياسية ناضجة؛ حيث تتوازن فيها الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى والاعتبارات المختلفة أكثر مما كانت عليه في الماضي.

نموذج للتطبيقات الموجهة نحو المستقبل: سخم SEKEM

بالإضافة إلى هذه المؤسسات والنشاطات والقضايا البحثية، فمن الضروري أن نروي قصة نجاح عملية من وسط الصحراء المصرية والتي يبدو أنها قادمة من الأزمنة المستقبلية.

في العام ١٩٧٧، سافر شاب مصري عبر الصحراء شمال غرب القاهرة، وهو يحمل معه رؤية وقدرًا كبيرًا من المثالية، والخبرة والإبداع. وكان إبراهيم أبو العيش قد درس الكيمياء والصيدلة والطب في مدينة جراتز (النمسا)، وعمل هناك في هذا المجال لسنوات عديدة. الآن، عاد أبو العيش بعد عدة سنوات إلى وطنه الأم، وقد أصيب بالصدمة جراء سوء الأحوال فيه، وتدني مستوى المعيشة المنخفض بالنسبة

لمعظم الشعب المصري، «خلال رحلتي عبر مصر، لاحظت الأسى في كل مكان، وهو الأسى الذي لم يختبره هذا الشعب من قبل، ولم أختبره من قبل باعتباري واحدًا منهم. وبسبب هذا الإدراك، أردتُ أن أؤسس تنظيمات جديدة للشعب المصري». (أبو العيش: ٢٠٠٥:٦٧) «لكن هذا دفعني إلى حدٍّ بعيد للحركة، ولقد أدركت أن ضواحي المدن تعكس اتجاه الروح المعنوية. ولكن شعرت بكثير من التعاطف مع هؤلاء الذين هم غير مسئولين عن وضعهم، ولكنهم كانوا مجبرين على تحمله. ولكن عملي في علم طبائع البشر قد دلني على طريقة ما لتحريرهم من مأساتهم». (أبو العيش ٢٠٠٥:٦٧)

وقرر أن يحقق رؤية طموحة للغاية في وسط الصحراء، في وسط الرمال الساخنة، وهي أن يبدأ تنمية ملموسة للبشر والأرض والمجتمع من أجل التعايش السلمي بين ثقافات متنوعة. ومن هنا تم بناء مشروع SEKEM، والكلمة سخم هي ترجمة لكلمة فرعونية معناها قوة الشمس المانحة للحياة (أبو العيش: ٢٠٠٥:١٣) وبشكل عام تعني الحيوية.

بمرو الوقت أصبح المشروع شركة قابضة تضم العديد من الشركات والوحدات www.sekem.com، وخطوة بخطوة، وجدت مجالات عمل جديدة، وانفصلت وحدات وشركات، وحقق المشروع معدلات نمو عالية وضمت ١,٢٠٠ موظف. وفي البداية كان هناك مشروع للزراعة الحيوية، وزراعة الأعشاب الطبية وإنتاج المواد الخضراء فارما، وأنواع الشاي، ثم هناك أيضًا أنواع الطعام والأنسجة. واليوم تدير شركة ليبرا قطاع الزراعة وتنسق مع شبكة هائلة من المزارعين حول مصر. ويتم إنتاج تنويعة كبيرة من الأدوية الصيدلانية من خلال ATOS.كما يتم إنتاج وتوزيع الغذاء العضوي محليًّا ودوليًّا من خلال شركة ISIS، وتتخصص الشركات الأخرى في تصنيع الأنسجة القطنية

العضوية NatureTex والتعبئة Hator والبرمجيات SALIS. ويتم تصدير ٣٠٪ من الأغذية و٨٠٪ من المنسوجات.

وتعتبر رؤية ومعايير الإنتاج والخدمات في مشروع سخم في غاية الجودة. ويوضح الدكتور أبو العيش فلسفته في كتابه قائلاً: «لقد أنشأنا مفهوم اقتصاد الحب؛ إذ إننا نريد عن قصد أن يكون مشروعنا الزراعي معتمدًا على مبادئ الحب؛ مثل الشعور بالمسئولية نحو الأرض، والنبات والحيوان؛ وذلك لإشاعة الثقة بين الناس، حتى أنه عندما كان سعر السوق أقل بكثير من الأسعار المتفق عليها، فدائمًا ما كنا نتعامل مع المزارعين بالأسعار المتفق عليها.»

ويعتبر إنشاء مشروع سخم وتطويره ليصبح شركة قابضة سعيًا طموحًا، وكان عليه أن يتغلب على كثير من الخلافات والعقبات. ونعرض هنا لأحد هذه العقبات الخطيرة؛ لأنها مثال نموذجي. في البداية كان هناك تدخل من الجيش في المشروع، فبعد أن تمت زراعة آلاف من الأشجار في المنطقة الصحراوية، اقتربت مركبات الجيش ودمرت ٣ مزارع وذلك دون أي اتصال أو إنذار مسبق؛ فقد أراد أحد الجنرالات أن يحتل هذه المنطقة لأغراض عسكرية، على الرغم من وجود مناطق شاسعة في هذه المنطقة مستخدمة بالفعل من قبل الجيش. ولقد تطلب الأمر من أبي العيش وأصدقائه وزملائه عدة أسابيع للدخول في نقاشات مع صانعي القرار السياسي قبل أن ينسحب الجيش نهائيًّا. ولم يكن هناك أي تعويض للأضرار التي لحقت بالمشروع؛ لأنه لا يوجد مثل هذا المفهوم عندما تتورط النخب في مثل هذه المشكلات. وإذا نظرنا إلى الخلف، وجدنا أبا العيش يقول إن هناك العديد من المهارات الضرورية للتغلب على

مثل هذه المشكلات وغيرها؛ ثلاث قدرات نمت بداخلي خلال حياتي: «القدرة على التعلم، والمهارات الاجتماعية، والطاقة لإنجاز الأشياء». (أبو العيش ٢٠٠٥:٦٧)

يعمل مشروع سخم بروح بروميثية أسطورية محبة للعمل، وذلك منذ أن ظهرت النية للقيام بإنجاز عمل كبير ومعقد. كانت فكرة المشروع أنه سيكون «واحة وسط البيئة الصحراوية المعادية.» (أبو العيش: ٢٠٠٥: ١٣)؛ وذلك لخلق حياة وسط هذه الظروف السيئة للغاية. هذه الاستعارة لا يمكننا تفسيرها فقط بمعانٍ بيئية بيولوجية أو زراعية، بل أيضًا بمعانٍ ثقافية مجتمعية، وربما أيضًا سياسية، وهي استعارة عن مشروع التنمية المستدامة الطموح وسط ظروف وسياقات في غاية السوء وبيئة متخلفة لا تسود فيها فكرة التأمل الذاتي وتحقيق الذات، والتقدم النقدي والانعتاقي، وغير متعلم وغير مرحب به ولا يُدرس. وكان التعامل مع هذه الظروف الراكدة وإصلاح نماط السلوك أمرًا أصعب من التعامل مع العوائق السياسية والقانونية، «لقد تعلمت ببطء أن كثيرين ممن تعاملت معهم ليس لديهم مفهوم عن فكرة الوقت، أو أنهم اختبروا الوقت بطريقة مختلفة. ولكن من الممكن أن نخطط قدمًا، أن نضع أهدافًا وأن نحلل، وأن نصحح المسار، وأن نتأمل أفعال الفرد من منظور الوقت. في الوقت نفسه رأيت الكثير من الحميمية والانفتاح من هؤلاء الذين عاشوا بشكل كامل في مشاعرهم الخاصة ويتعاملون من منطلق أمزجتهم.» (أبو العيش ٢٠٠٥: ٧٦).

وكان الدرس الأهم الذي تعلمه الدكتور أبو العيش وفريقه هو الاندماج في كل خطوات التعلم باعتبارها نماذج مثالية يأمل أن يقتدي الآخرون بها. وقد تم تدريب المربين في مشروع سخم من خلال فلسفة رودولف شتانير، واتبعوا شعار «الأشكال الخارجية تساعد على تطوير العقل.» (أبو العيش ٢٠٠٥: ٧٦).

وفي الوقت نفسه يستخدم مشروع سخم من مناهج الإدارة الحديثة على سبيل المثال، يستخدم مقاييس «مؤشرات الأداء الرئيسية»، و«إدارة الجودة الكلية»؛ وذلك لتحسين استخدام المشروع ككل.

ويلعب التعليم والتعلم دورًا مركزيًّا في مشروع سخم، فهناك ٦٠٠ تلميذ منتظمون في مدرسة المشروع وحوالي ٦٠ معلمًا يقدمون دروسًا للتلاميذ والأطفال في مرحلة الرياض. كما أن هناك دورات خاصة للأطفال المتسربين من التعليم من القرى المجاورة، وبرامج تدريب موسمية في العديد من المجالات المهنية؛ مثل تجهيز الأخشاب والإليكترونيات والتعليم الإضافي للبالغين، ومدرسة لتدريب الأطفال المعاقين. بالإضافة إلى هذا فهناك مركز طبي يعمل فيه ستون طبيبًا وصيدلية. كما تم إنشاء أكاديمية للفنون والعلوم والتكنولوجيا التطبيقية منذ عدة سنوات، وهي أكاديمية لها عدة شراكات مع العديد من الجامعات المصرية والأجنبية. ومنذ عامين تم إنشاء جامعة تسير على مبادئ التنمية المستدامة في كل أقسامها: وهي جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة التي تم الاعتراف بها بالمرسوم الرئاسي رقم ٢٩٨ لعام ٢٠٠٩.

ومن أجل التفاعل الاجتماعي، فهناك جمعية تعاونية للعاملين بسخم، وجمعية سخم للتنمية. ويقول أبو العيش: «لا أعرف على وجه التحديد كيف التقيت بهؤلاء الأشخاص الرائعين الموحين، هل ساقنا الحظ إلى هذا، أم أن السماء تساعد هؤلاء الذين يسعون إلى المثالية.» (أبو العيش ٢٠٠٥: ١٢٥).

ومن المنتظر أن تعزز كل الخبرات والرؤى والمناهج التي يحظى بها مشروع سخم كل التغيرات المستقبلية في مصر بطريقة إيجابية. وقد كتب حلمي أبو العيش المدير التنفيذي لمشروع سخم في مقدمته لتقرير التنمية المستدامة «ستكون هذه

هي البداية لفترة جديدة في مصر بلدنا التي سوف تتغير وسنقوم في سخم بأقصى جهدنا؛ لنقود هذا التغير ليصبح مستقبلاً مزدهرًا، وسنعطي مثالاً حيًّا للتنافسية بعيدة المدى.» (مجموعة سخم ٢٠١١: ٢).

في نهاية العام ٢٠١١، نشرت مجموعة سخم تقريرها الرابع عن التنمية المستدامة. ويقدم هذا التقرير التقدم الذي أحرزه المشروع، وكذلك التحديات الموجودة والمتوقعة أمام المجموعة فيما يتعلق بالأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة كما عرفها المشروع: الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والحياة الثقافية وكلها ضمن سلامة بيئة الكوكب.

شكل ٧: زهرة الاستمرارية سخم

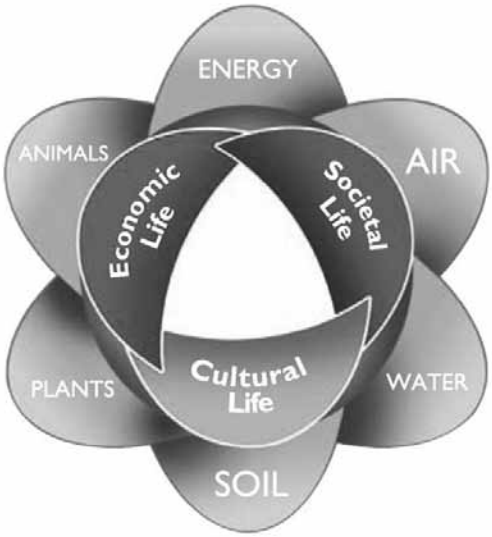

(SEKEM 2011: 2)

تمثل زهرة الاستمرارية أداة لإدارة المعلومات والاتصالات وتمثل مفهوم التنمية المستدامة في أبعاده الأربعة (الإيكولوجيا بأبعادها الفرعية الستة، الحياة المجتمعية،

الحياة الثقافية، الحياة الاقتصادية). ومن أجل قياس التغيرات المتعلقة بأهداف المشروع سخم للتنمية المستدامة، تم تطوير سجل لأداء التنمية المستدامة.

«لقد أدركنا أن العام ٢٠١٠ يعتبر منعطفًا في تقارير الأنشطة باعتباره العام الأول في مجموعة من الأهداف التي يجب أن تتحقق على مدار ٣ سنوات. لقد تعلمنا بالتأكيد كيف نحسن من عملية تحديد الأهداف، وسوف نطبق هذا في المرحلة القادمة. لقد نجحنا في أن نطابق زهرة الاستمرارية مع معايير الـ GRI «مبادرة الإبلاغ العالمية»، وكذلك المعايير العشرة لاتفاقية الأمم المتحدة العالمية. بالنسبة للعام ٢٠١١، لقد خططنا للتركيز على تطوير ومراجعة تقاريرنا طبقًا لزهرة الاستمرارية. أيضًا علينا أن نستكشف الإمكانيات الأبعد لتقترب تقاريرنا من دليل الأيزو ٢٦٠٠٠ المنشور مؤخرًا». (تقرير سخم ٢٠١١: ٢)

ويعتبر التقييم الإجمالي للعام الأخير لسخم في غاية الإيجابية، فعلى سبيل المثال، تزايدت المبيعات بنسبة ١٥,٧٪ بهامش ربح ٧,٩٪. «لقد طورنا من تقييم مخاطرة الاستمرارية ومن تحليل الفجوة على مستوى الشركة، وكذلك محاولة الاقتراب الصارمة من استراتيجية الاستمرارية. ولقد تم التأكيد على أهدافنا الثقافية بتخريج مجموعة من طلبة البكالوريوس في اليورثيمي Eurhythmy في مصر. وعلاوة على هذا، لدينا ١٧ مشروعًا للبحث والتطوير في العديد من الموضوعات؛ مثل الأدوية النباتية، وأبحاث التربة ومسببات الأمراض، وتطوير المواد التعليمية للمدارس المصرية.» (مجموعة سخم ٢٠١١: ٢)

على الرغم من هذه النجاحات، فإن الإدارة تريد أن تتجاوزها، كما هو الحال في البعد البيئي «على الرغم من أن أثرنا البيئي لا زال قياسًا بشركات ومشروعات الزراعة التقليدية منخفضًا نسبيًّا، فإننا ما زلنا نأمل أن نخفضه بشكل أكبر، وذلك من خلال التقييم، والمراقبة، والتطوير لتأثيرنا الكلي من أجل تنفيذ الحلول طويلة المدى المرتبطة بمعايير الأداء الأفضل.» (سخم ٢٠١١:٢)

يبرهن النموذج الذي تمثله مجموعة سخم على أن الكثير من التقدم المذهل قد يحدث على الرغم من الظروف المعقدة، وذلك في حال ما عملت الإدارة على أساس المبادئ التي تحتويها فكرة التنمية المستدامة.

نموذج للتطبيقات الموجهة نحو المستقبل: مشروع ديزرتيك DESERTEC

في شتاء ٢٠٠٩، اكتسب أحد المشروعات زخمًا كبيرًا بعد سنوات عديدة من النقاش. وكما ورد في المشروع نفسه، فإن فكرة ديزييتك ستؤدي إلى إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة الأكبر على كوكب الأرض تكنولوجيًّا والولوج إليها. هذه الطاقة موجودة في الصحاري في المناطق المحيطة بخط الاستواء. وقد تم تصميم هذا المشروع من أجل أن يجعل استخدام الصحاري والتكنولوجيا المتاحة لتعزيز الأمن العالمي للطاقة والمياه والمناخ. ومن أجل هذا الغرض، فإن المشروع ديززيتك يستهدف أوروبا والشرق الأوسط «منطقة MENA» للبدء في التعاون من أجل أن تنتج الطاقة والكهرباء وتحلية المياه بالاستخدام المركز للطاقة الحرارية والشمسية وطاقة الرياح المولدة عن

طريق طوربينات والمركزة في صحاري منطقة MENA والتي توجد مساحة شاسعة منها في مصر. هذه التكنولوجيا بإمكانها أن تلبي المطالب المتزايدة لإنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر في منطقة MENA، وأن تنتج طاقة كهربائية نظيفة يمكن نشرها عن طريق خطوط التيار عالي الجهد المباشر بخسارة نقل نسبية لأوروبا تقدر بـ (١٠-١٥٪). ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يتم تلبية ١٥٪ من الطلب الأوروبي على الكهرباء من خلال منطقة الصحاري.

والتكنولوجيا المطلوبة لتحقيق مشروع ديزيرتك تم تطويرها بالفعل منذ عقود. وقد تم إنشاء شركة الطاقة المتجددة عبر المتوسط TREC عام ٢٠٠٣ من خلال نادي روما، ومؤسسة حماية البيئة بهامبورج، والمركز الوطني لأبحاث الطاقة في الأردن. لقد طورت الشركة هذا المفهوم «ديزرتيك» واستكملت الأبحاث المتعلقة به بالتعاون مع المركز الألماني لأبحاث الفضاء. وتعمل الشركة على تحقيق هذا المفهوم من خلال التعاون الفعلي مع رجال السياسة والصناعة وعالم المال. وقد تم تأسيس مؤسسة ديزيرتك من أجل تعزيز ودعم هذه الأنشطة وإعطاء دليل للوصول إلى الجودة المطلوبة في الأهداف الاجتماعية والإيكولوجية.

ونواة الشركة هي شبكة دولية من العلماء والسياسيين والخبراء المتخصصين في التنمية وتنفيذ أشكال الطاقة المتجددة. ويبلغ أعضاء الشركة ٦٠ عضوًا وتضم صاحب الجلالة الملكية الأمير الحسن بن طلال، وهم في الغالب على صلة بالحكومات الوطنية ومستثمري القطاع الخاص؛ وذلك بهدف توصيل المنافع التي من الممكن تحقيقها من الاستخدام التعاوني للطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتطوير مشروعات معينة في هذا المجال. انظر http://www.trecers.net

شكل ٨: الشبكة الأوروبية الرابطة بين أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط: تخطيط للبنية التحتية الممكنة للطلب الدائم على الطاقة في هذه المنطقة.

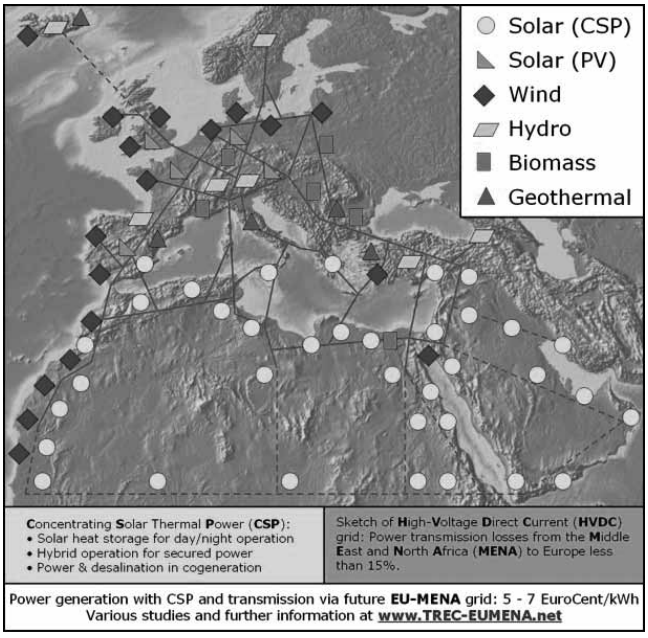

(المصدر www.trec-eumena.net)

على أساس فكرة ديزرتيك في أكتوبر ٢٠٠٩، تم إنشاء شبكة صناعة فريدة في ميونخ/ ألمانيا. وهي مبادرة لتطوير موارد طاقة معتمد عليها ودائمة وصديقة للبيئة من الصحراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم إنشاء شركة DII من خلال مجموعة من الأعضاء المؤسسين، وهي مكونة من ١٢ شركة إلى جانب مؤسسة ديزرتيك. هذه المجموعة الصناعية تهدف إلى التنفيذ المتسارع لمفهوم ديزرتيك، كما تم تطويره من خلال مؤسسة ديزرتيك. وتنوي مجموعة DII أن تساهم بالقرب في خطة المتوسط الشمسية MSP؛ وهي مبادرة تم إطلاقها من خلال الرئاسة الفرنسية لمجلس الوحدة الأوروبية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. وتهدف خطة المتوسط الشمسية إلى

خلق علاقة متوازنة بين الشمال والجنوب على أساس تطوير مشروعات الطاقة الدائمة. وتسعى المبادرتان MSP باعتبارها مبادرة سياسية، وDII باعتبارها مبادرة صناعية خاصة، إلى المشاركة في نفس الأهداف التي يدعم كلٌّ منهما الآخر.

http://www.desertec.org/en/press/press-releases/091030-01-formation-dii-gmbh

وقد أعلن البنك الدولي في ديسمبر عام ٢٠٠٩ دعمه لإنشاء مشروعات الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا: «سوف تقدم خطة الاستثمار في صندوق التكنولوجيا النظيفة لمشروعات التكنولوجيا النظيفة مشاركة تمويلية بمقدار ٧٥٠ مليون ودولار، وهو ما يمثل ٤,٨٥ بليون دولار إضافية من مصادر أخرى؛ وذلك من أجل التعبئة العالمية لمصانع الطاقة الشمسية المركزة من خلال الاستثمار في مد برنامج التكنولوجيا النظيفة في خمسة بلدان شرق أوسطية وشمال إفريقيا؛ وهي الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس.»

في السنوات الأخيرة، تمت مناقشة الفرص والمخاطر المتعلقة بهذا المشروع ذي الزخم الواسع بين المؤيدين والمعارضين، على الأقل في الدوائر الصغيرة من الخبراء والمجموعات المهتمة. وفي أثناء «نقاشات المستقبل التي شهدها معهد IZT في نوفمبر، تمت مناقشة العديد من الجوانب النقدية؛ حيث أثيرت أسئلة من قبيل:

- هل سيؤدي مشروع ديزرتيك إلى استغلال الطاقة الشمسية والماء والموارد في شمال إفريقيا لصالح الدول الأوروبية فقط؟ أم أن المشروع سوف يؤدي إلى توفير فرص تنمية متكافئة وجديدة لدول ومجتمعات الصحراء الكبرى؟

- هل ينوي موردو الطاقة المشـاركون أن يجففوا أسواق الكهرباء البيئية المحلية مـن خـلال محطـات الطاقـة العملاقـة فـي الصحـراء الكبـرى؟ أم أن الطاقة الكهربائيـة المسـتمدة من الصحاري سـتكون اقتصاديًّا وبيئيًّا أكثر رشـادة من خلال الإنتاج الصغير للطاقة عبر أسطح المنازل الألمانية والمناطق الساحلية؟

في هذه الأثناء، كان التنفيذ الأول للمشروعات المفردة في مرحلة الإعداد في تونس والمغرب. أما في مصر فلا زالت النقاشات جارية. وقد تؤدي هذه المبادرة إلى التأثير على استراتيجيات وسياسات الطاقة الوطنية لتتجه نحو الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا والدول الأوروبية وغيرها.

انطباعات ووجهات نظر

إن التحديات التي تواجهها مصر اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا ودينيًّا هي تحديات عظيمة. ويستهلك الكفاح اليومي لمواجهة هذه التحديات وضمان مجرد البقاء على قيد الحياة بالنسبة للعديد من المواطنين، يستهلك وقت وطاقات الكثير من المفكرين وموارد هذا البلد. ومازالت التوجهات قصيرة المدى غالبة في البلدان الأخرى، غير أن هناك ضغوطات عالية من أجل اتخاذ أفعال عاجلة، حتى لو كانت رمزية. في الوقت نفسه، فهناك اعتزاز كبير بين المصريين بحضارتهم القديمة والغنية والمدهشة، كما أن هناك طموحات لتحقيق مشروعات ضخمة؛ مثل السد العالي وخزان أسوان أو فكرة إعادة إيجاد العاصمة في المنطقة الصحراوية.

في تقييمه الثري بالمعلومات والذكي لمصر قبل الثورة، فإن «جون برادلي»في كتابه «داخل مصر: أرض الفراعنة على شفير الثورة» (٢٠٠٨) يرى أنه بعد ٥٠ عامًا من الانقلاب العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر، فلازالت مصر تعاني نفس الظروف، «إن نفس الاستياء الذي قاد الناس إلى الثورة، ودفع الضباط الأحرار أن ينتهزوا الفرصة وأن يحوزوا السلطة، نفس جذور الاحتجاجات الجديدة في الشارع، وقد ظهرت العديد من المقالات في الإعلام المعارض الصاعد تدعو إلى القضاء على الاستعمار وأعوانه، وانتهاء سيطرة الرأسماليين المستغلين على الحكومة؛ وإنهاء عدم الاهتمام بالعدالة

الاجتماعية، والحاجة إلى بناء نظام ديمقراطي للحوكمة والذي يؤدي إلى تحقيق مطالب الناس دون خطابية.

إن التغيير الواسع والعميق الذي أطلقته ثورة يناير ٢٠١١ تغيير كبير، غير أنه لم يظهر أي تحسن في أيٍّ من مظاهر الحياة اليومية للشعب المصري. وفيما تعزز الوعي الذاتي لدى معظم الشعب، فإن المؤسسات الإدارية والهياكل السياسية لم تتغير. وقد نما تحالف بين النخب القديمة خاصة بين الجيش والإخوان المسلمين ورجال الأعمال، وصار عائقًا في سبيل تحقيق أي تقدم أو تمكين مدني أو بناء دولة ديمقراطية.

على هذه الخلفية، فمن المتوقع أن يصبح التفكير المستقبلي والدراسات المستقبلية أكثر أهمية في مصر، وأن إمكانيات هذا التفكير سوف تتزايد مستقبلاً بأشكال مختلفة في الأدب والإعلام والعلوم الاجتماعية وأن مؤسساته سوف تشهد اتساعًا. وهناك انفتاح كبير على المعرفة والخبرات الأجنبية والممارسات والحالات الناجحة. خاصة من قبل الأجيال الصغيرة؛ حيث يتوفر لديها توق شديد إلى التعلم من الخبرات والأشياء الجديدة، والتوجه نحو الغرب. وتظهر هنا إشكالية؛ لأن هذا يعني وجود الدوافع نحو تكرار طريق التنمية المدمر في مواجهة العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهو ما سيؤدي إلى تحويلها إلى النظام الرأسمالي والاستهلاكي، واستهلاك الطبيعة والموارد الأخرى.

ولقد تأمل الباحث إبراهيم العيساوي في مستقبل بلاده بشكل كامل عام ٢٠١٠، وناقش العديد من المشكلات والتحديات الكبرى التي تواجهه:

«**مستقبل أفضل**: هل سيكون الأمر محض خيال إذا ما تساءلنا هل بإمكان مصر أن تصبح بلدًا متقدمًا في الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة؟ بالطبع لا، ولكن يجب أن تضاف بعض الشروط لهذه الإجابة؛ وهي:

الشرط الأول: هو وجود مفهوم أكثر تطورًا وعمقًا وشمولية للتنمية؛ بحيث تعني «معدلات نمو أسرع وتوزيعًا متساويًا لثمارها، على الرغم من أن هذه هي مكوناتها الأساسية. ويجب أن يُنظر للتنمية على أنها عملية تحرير للإنسان وبناء للأمة وأنها تحولات كبرى. والشرط الثاني هو أننا في حاجة إلى أن يتم تقييم خبرات التنمية الماضية بعقلية منفتحة خالية من الأفكار المسبقة والمفاهيم البالية عن التنمية. ويعتبر هذا شرطًا ضروريًّا لاستخلاص دورس من خبرات التنمية الناجحة.

وليست التنمية المستدامة والمتجددة رهينة معادلات سحرية أو معجزات. ومع ذلك فإن المحركات الرئيسية لهذه التنمية ليس من الصعب تعريفها.

وأحد الشروط المسبقة هي الثقة في الذات، وتحرير عملية صناعة القرار من قيود السيطرة الخارجية، **والشرط الرئيسي التالي** هو الاعتماد على الذات؛ مثل الإيمان بقدرتنا على التطور اعتمادًا في المقام الأول على طاقاتنا وقدراتنا، خاصة مواردنا البشرية ومدخراتنا المحلية. وهذا هو ما جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلدان النمور الآسيوية والصين، وليس مطالبة الأموال الأجنبية بالاستثمار في الاقتصاديات الضعيفة والهشة.

ويتطلب **الشرط الثالث** مفهومًا حيويًّا للتنمية، وهو مفهوم لا يتقيد فقط بتحسين البنية التحتية وتسهيل المشروعات الخاصة من خلال السوق الحرة، ولكن من خلال

التعامل مع التنمية باعتبارها شأنًا جادًّا من خلال المبادرة الفردية والجماعية بالاشتراك مع القطاع الخاص والاستثمارات المنتجة في الصناعات الرئيسية، وفتح سبل جديدة للتقدم التكنولوجي؛ فالدولة التنموية لا تنتظر مخرجات السوق، فدورها هو «حكم السوق».

و**الشرط الرابع** هو الاستثمار الثقيل في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتكنولوجيا. ويعد هذا أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة لبناء اقتصاد المعرفة، ويعتقد أنها تمثل شرطًا ضروريًّا للبقاء في القرن الحادي والعشرين.

و**الشرط الخامس** أن النمو المستمر يتطلب أداة جيدة لقياس العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، ويعتبر الفقر وتركز الثروة والسلطة في يد النخب التسلطية ليست أعراضًا فقط للتخلف، ولكنها تمثل أعداءً للنمو المستمر.

الشرط السادس للتنمية: هو الصبر، المثابرة، والقدرة على التضحية بالمكاسب العاجلة للأقلية من أجل المكاسب المستقبلية للأغلبية. ومن الواضح أن أعباء الكفاح من أجل التنمية سوف تغيب عندما يتم الموافقة عليها والمشاركة فيها ديمقراطيًّا، ويؤكد هذا مرة أخرى على أهمية المساواة والمشاركة الشعبية.

هذه الشروط اللازمة للتنمية الناجحة والمستدامة يجب أن يتم استكمالها بثقافة متوجهة نحو المستقبل، ورؤية واضحة للأهداف بعيدة المدى وإلى الطريق الذي يقود إلى المستقبل المأمول، وهنا يأتي دور الدراسات المستقبلية. (العيساوي ٢٠١٠).

وفيما تبدو الحاجة إلى التفكير المستقبلي والدراسات المستقبلية واضحة ومُسَلّم بها موضوعيًّا، فقد أضحى بعد الثورة المستمرة حتى الآن أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، خاصة أن الظروف في مصر تبدو أكثر كآبة كما عبر عن هذا بعض

باحثي المستقبل الرائدين، وقدمت باحثة مستقبلية من الجيل الشاب وهي الدكتورة عبير شقوير تقييمًا للمشكلات التي تواجه أنشطة التنبؤ المستقبلي في مصر (شقوير ٢٠٠٧)؛ وهي:

- الافتقاد إلى الموارد والمهارات البشرية في هذا المجال.
- الوقت المطلوب لبناء رؤية مستقبلية شاملة ويعتمد عليها فترة غير مقبولة من وجهة النظر السياسية.
- ضعف الإطار المؤسسي للتعاون في مصر والافتقار إلى التنسيق بين مختلف مراكز الدراسات المستقبلية.

ومع ذلك، حتى مع وجود هذه العوائق والتحديات في الخاطر، فإنه توجد طريقة أفضل لتحسين الوضع القائم، وهنا تبدو عدة اختيارات. ويمكننا هنا أن نقتبس من مدير مركز الدراسات المستقبلية الدكتور محمد إبراهيم منصور في المحاضرة التي ألقاها في اليونسكو بباريس عن تقرير المركز التنبؤي:

«هناك العديد من التوصيات التي تمت صياغتها من أجل مصر:

١. رفع الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في تصور المستقبل والتحضير له.
٢. تطوير ثقافة «التفكير المستقبلي» وتوجيه الناس للتفكير في المستقبلات البديلة.
٣. أهمية بناء القدرات في مجال الدراسات المستقبلية.
٤. تطوير المناهج العلمية المتعلقة بالدراسات المستقبلية في الجامعات.
٥. تعزيز التفكير المستقبلي من خلال المنافسات المنظمة.»

لقد عبر الدكتور إبراهيم العيساوي ببرهان جيد عن فكرة بناء بحوث مستقبلية في بلد فقير؛ مثل مصر بالآتي:

«بالأخذ في الاعتبار، هياكل القوة غير المتكافئة والوسائل القوية المتاحة للقوى العظمى للتأثير في اتجاه التغيير في الدول النامية، فإن مخاطر الخضوع لتأثير الضغوطات الخارجية أعظم بالنسبة للدول النامية، خاصة تلك التي تحتل مواقع استراتيجية في محيطها وفي العالم. وإذا لم تقم هذه الدول، ومصر مثال نموذجي لها، بأخذ زمام المبادرة لصناعة مستقبلها الخاص بها، بما يعني تشكيله طبقًا لمصالح شعبها، فإن القوى الخارجية ستقوم بهذه المهمة بدلاً منهما وبالتالي سيكون مستقبلها في خدمة مصالح هذه الدول الكبرى.» (العيساوي ٢٠١٠)

وفي الوقت الذي ترزح فيه الدول الغربية الرأسمالية، والتي كانت بصورة ما تمثل النموذج الأيديولوجي والنظري الذي يمكن الاقتداء به من قبل المجتمعات الأخرى خاصة في الجنوب، تحت نير أزمات اقتصادية ومالية حادة (الأزمة الموجودة في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان)، فأصبح من الأهمية بمكان للدول الأخرى أن تتخذ طريقها الخاص من أجل مستقبل أفضل ومستدام لها.

ويعمل العديد من حكومات ونشطاء وعلماء دول الاتحاد الأوروبي على تطوير مفاهيم للتحول؛ وذلك من أجل فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة. هذه المفاهيم تحتوي على أطر زمنية تبلغ ٤٠ عامًا. وليست هذه رفاهية؛ فقد أصبح الأمر ضرورة سواءً للمجتمعات الفقيرة كمصر أو للمجتمعات الغنية. وهناك العديد من الدروس التي يمكن الإفادة منها على جانبي البحر المتوسط.

الأدبيات والمراجع

Abouleish, Ibrahim (2005): **Sekem. A Sustainable Community in the Egyptian Desert** (Edinburgh: Floris Books)

al-Aswani, Alaa (2006): **Der Jakubijan-Bau. Roman aus Ägypten** (Basel: Lenos Verlag)

Alaidy, Ahmed (2006): **Being Abbas El Abd. A modern Arabic Novel** (Cairo: American University in Cairo Press)

Al Amry, Sonja (2008): **Work Ethics Urban Egypt** (Cairo: GTZ)

Albrecht, Holger (2007): "Authoritarian Opposition and the Politics of Challenge in Egypt" Authoritarian Opposition and the Politics of Challenge in Egypt, in: Schlumberger, Oliver (Hg.), **Debating Arab Authoritarianism. Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes** (Palo Alto: Stanford University Press), S. 59-74.

Albrecht, Holger (2005): How Can Opposition Support Authoritarianism? Lessons from Egypt in: **Democratization**, Vol.12, No.3, June 2005, pp.378–397

Amin, Galal (2006): **The Illusion of Progress in the Arab World. A Critique of Western Misconstructions** (Cairo: The American University of Cairo Press)

Amin, Galal (2004): **Whatever else happened to the Egyptians?** (Cairo: The American University of Cairo Press)

Amin, Galal (2000): **Whatever happened to the Egyptians?** (Cairo: The American University of Cairo Press)

Arab Forum for Environment and Development (2006): **The Future of Arab Environment** (Report of 18-Country Survey, Beirut, 16-17 June 2006)

Assmann, Jan (1992/2007): **Das kulturelle Gedächtnis. Schrift, Erinnerung und politische Identität in frühen Hochkulturen** (München: C.H. Beck Verlag)

Beinin, Joel (2008): "Arbeiterprotest, Neoliberalismus und Kampf für Demokratie", in: **inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.9-15

Bliss, Frank (1989): **Wirtschaftlicher und sozialer Wandel im 'Neuen Tal' Ägyptens. Über die Auswirkungen ägyptischer Regionalentwicklungspolitik in Den Oasen der Westlichen Wüste** (Beiträge zur Kulturkunde 12; Bonn: Arbeitskreis für Entwicklungspolitik des PAS – Politischer Arbeitskreis Schulen)

Bradley, John R. (2008): **Inside Egypt – The Land of the Pharaos on the Brink of a Revolution** (New York: Palgrave Macmillan)

Carothers, Thomas (2007): "The 'Sequencing' Fallacy. How Democracies Emerge", in**: Journal of Democracy**, Vol. 18, Nr. 1, January 2007, S.12-27

Demmelhuber, Thomas (2009): **EU-Mittelmeerpolitik und der Reformprozess in Ägypten. Von der Partnerschaft zur Nachbarschaft** (Baden-Baden: Nomos Verlag)

Deutsches Zentrum für Luft- und Raumfahrt e.V. (DLR) (2006): **Trans-Mediterraner Solarstromverbund" (Institut für Technische Thermodynamik, Abteilung Systemanalyse und Technikbewertung)** (im Auftrag des Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit; retrievable http://www.dlr.de/tt/trans-csp)

The Economist Intelligence Unit: **Egypt – Country Report** (July 2007 and following editions)

El Alaoui, Hicham Ben Abdallah (2008): Demokratie zum Davonlaufen. Die autoritären Regime der arabischen Welt haben gelernt, ihren Fortbestand mit demokratischen

Versatzstücken zu sichern. In: **Le Monde diplomatique** (Beilage der Tageszeitung April 2008), S.10-11

Elger, Ralf (2001): **Kleines Islam-Lexikon. Geschichte – Alltag – Kultur** (München: C.H. Beck Verlag)

El-Issawy, Ibrahim H. (2010): "Selecting a better tomorrow. Can we determine our fortunes?" in**: Al Ahram weekly**, Cairo/Egypt, January 2010, [http://weekly.ahram.org.eg/2010/979/sc202.htm]

El-Issawy, Ibrahim H. (2005): "Futures Studies and Project Egypt 2020" in: **Futures Research Quarterly**, Vol. 21, Nr. 2, Summer 2005, pp. 51-65

El Saadawi, Nawal (1977/2007): **The Hidden Face of Eve. Women in the Arab World** (London & New York: Zed Books)

El Sebai, Nahla M. (2006): "The Egyptian Higher Education System: Towards Better Quality in the Future", in: **Journal of Future Studies**, Nov. 2006, No. 11(2): 75-92

Elsadda, Hoda (2004): "Women in the Arab World: Reading against the Grain of Culturalism", in: **Internationale Politik und Gesellschaft** (Bonn), Nr. 4/2004, S.34-39

Faath, Sigrid (Hrsg.) (2009): **Sozio-regionale Entwicklungsansätze in Nordafrika/ Nahost. Ein erfolgversprechender Weg zur Stabilisierung der Staaten?** (GIGA Institut für Nahost-Studien, Projekt MENASTABILISIERUNG) Hamburg, Februar 2009

Fawzy, Essam (2001): Ägypten, von unten gesehen, in: **inamo – Berichte & Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens** (Berlin), Jg. 7, Heft 26, Sommer 2001, S.9-12

Fergany, Nader (2004): The Arab Human Development Report – Envisioning an Arab Renaissance, in: **Internationale Politik und Gesellschaft** (Bonn), Nr. 4/2004, S.12-25

Fischer, Nils (2008): “Das zähe Ringen um ein Verbot der Frauenbeschneidung”, in**: inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.37-43

Foreign Policy Research Institute - Think Tanks and Civil Societies Program (2007): **2007 Survey of Think Tanks. MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA – SUMMARY REPORT**, Philadelphia, PA/U.S.A., October 2007

Friedrich-Ebert-Foundation (Hrsg.) (2005): **Documentation of Sustainable Development in Qena Governorate**, Kairo

Fürtig, Henner (2005): „Ägypten“, in: Deutsches Orient-Institut/ H. Mattes (Hrsg.): Nahost Jahrbuch 2004. **Politik, Wirtschaft und Gesellschaft in Nordafrika, dem Nahen und Mittleren Osten** (Wiesbaden: Verlag Sozialwissenschaften VS) S.47-54

Gertel, Jörg (2002): “Globalisierung und Metropolisierung. Kairos neue Unsicherheiten”, in: **Geographische Rundschau**, Jg. 54, Heft 10, S.32-39

Göll, Edgar (2010): “Perspektiven für Ägypten? Eindrücke und Gedanken eines Zukunftsforschers»; in: **Papyrus Magazin** (Kairo), 29. Jg., Heft 5, Mai – Juni 2010, S. 19-24, Zugriff: http://www.papyrus-magazin.de/archiv/2009_2010/07_08_10/Aegyptens-Zukunft.pdf

Göll, Edgar (2010): “Solidaritätsgruppen aus ganz Europa kamen in der bulgarischen Hauptstadt Sofia zusammen”; in: **Cuba Libre** (Köln), Nr. 3, August – Oktober 2010, S.3

Göll, Edgar (2010): “Desertec – Strom aus der Wüste” Wirtschaftskommentar; in: **inamo – Berichte und Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens** (Berlin), Heft Nr. 62, Jg. 16, Sommer 2010, S.61-62

Göll, Edgar (2010): “Orakel für das 21. Jahrhundert”, in: **zenith – Zeitschrift für den Orient**, 11. Jg., 2/2010, S.43-44

Göll, Edgar (2009): “Mission Possible? Towards a Sustainable Future for Cairo”, in: Kipper, Regina / Fischer, Marion (Eds.) (2009): **Cairo’s Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials. Facts. Voices. Visions** (Participatory Development Programme in Urban Areas – PDP; Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH / German Technical Cooperation, GTZ Office Cairo) Cairo/Egypt, pp. 213-215

Göll, Edgar (2009): “Zukunftsforschung und -gestaltung. Anmerkungen aus interkultureller Perspektive”. In: Popp, Reinhold; Schüll, Elmar (Hrsg.): **Zukunftsforschung und Zukunftsgestaltung. Beiträge aus Wissenschaft und Praxis.** Festschrift für Rolf Kreibich (Wissenschaftliche Schriftenreihe: Zukunft und Forschung, Bd. 1), Berlin et al.: Springer-Verlag, S.343-355 [http://www.springerlink.com/content/j64663h01l326w54/]

Göll, Edgar (2009): “**Gesellschaftswissenschaft in Gemeinschaftszeiten. Ibn Khaldun als soziologischer Geheimtipp**” (2009), in: Forum Wissenschaft (BdWi - Bund demokratischer Wissenschaftler) 26. Jahrgang, Nr. 4, Dezember 2009, S.59-62

Göll, Edgar (2007): “Großer Sozialwissenschaftler. Wer kennt Ibn Khaldun?”, in: **Publik-Forum**, Heft 21, 9. November 2007, S.59-61 [http://www.publik-forum.de/ausgabenarchiv/?ausgabe=200721]

Goethe Institut Ägypten (Hrsg.) (o.J.): “**Kultur und Zivilgesellschaft. Praktische Perspektiven für Jugend NGOs in Ägypten**”, Kairo

Gräber, Andrä (2004): “Transatlantische Initiativen für den Mittleren Osten und Nordafrika – eine unvollständige Agenda”, in: **Internationale Politik und Gesellschaft** (Bonn), Nr. 4/2004, S.87-110

Gresh, Alain (2009): “Milch in der Wüste. Das Königreich Saudi-Aabien und seine erstaunliche Landwirtschaft”, in: **Le Monde diplomatique** (TAZ-Beilage), April 2009, S.19

Hegasy, Sonja / Kaschl, Elke (2007): "**Changing Values among Youth. Examples from the Arab World and Germany**" (Goethe Institut und ZMO-Studien), Berlin: Klaus Schwarz Verlag

Hourani, Albert (1992): **Die Geschichte der arabischen Völker** (Frankfurt/M.: S. Fischer Verlag)

Hudel, Karsten (2008): "Repressives Gesetz gegen die neuen audiovisuellen Medien", in: **inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.36

Hüsken, Thomas (Hrsg.) (2007): "**Youth, Gender and the City. Social Anthropological Explorations in Cairo**", Kairo: Goethe Institut Ägypten

Ibn Khaldun. The Mediterranean in the 14th century. Rise and Fall of Empires (Catalogue of the Exhibition in the Real Alcazar of Seville, May – September 2006, Seville 2006

Ibn Khaldun (German 1992, Original 1377): "**Buch der Beispiele. Die Einführung in die al-Muqaddima**", Leipzig: Reclam Verlag

IDSC (2007): "Desalination Technology Roadmap 2030", (Cairo: The Cabinet Information and Decision Support Center)

Kalbarczyk, Nora (2008): "Der kleinste gemeinsame Nenner 'Kifaya'! (Es reicht!)", in: **inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.16-19

Kamal, Montasser (1998): "Affiliation, Discrimination, and Well-Being in Modern Egypt: Cultural and Social Dimensions **(Dissertation at the Department of Anthropo1ogy**, McGill University, Montreal, Canada, July 1998; retrieved in January 2010 at http://digitool.library.mcgill.ca/R/?func=dbin-jump-full&object_id=34983&local_base=GEN01-MCG02)

Kepel, Gilles (1995): "**Der Prophet und der Pharao. Das Beispiel Ägypten: Die Entwicklung des muslimischen Extremismus**" (München: Piper Verlag)

Keim, Wiebke (2008): "**Vermessene Disziplin. Zum konterhegemonialen Potential afrikanischer und lateinamerikanischer Soziologien analysiert**" (Bielefeld: transcript Publications)

Khalil, Deena (2008): "Sustaining Sustainable Development", in**: Khamasin** (American University in Cairo), May 2008, pp. 38-58

Khallaf, Rania (2006): "Looking into the future. On conflicting views about the need for future studies in Egypt", in: **Al Ahram weekly** (Cairo), 4 - 10 May 2006, Issue No. 793 (retrieved in January 2010 at http://weekly.ahram.org.eg/2006/793/eg4.htm)

Kienle, Eberhard (2004): "Transformation without Democratization? Egypt's Political Future", in: **Internationale Politik und Gesellschaft** (Bonn), Nr. 4/2004, S.70-86

Kipper, Regina / Fischer, Marion (Eds.) (2009): "**Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials. Facts. Voices. Visions**" (Participatory Development Programme in Urban Areas – PDP; Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH / German Technical Cooperation, GTZ Office Cairo) Cairo/Egypt

Kotb, Heba (2007): "In Sachen Sex war der Islam schon immer führend!" (Interview mit Iris Mostegel), in: **Wiener Zeitung**, 19.10.2007; wieder abgedruckt in: Papyrus Magazin (Kairo), 28. Jg., Heft 3, Jan/Feb 2008, S.25-29

Der Koran, **Übersetzung von Rudi Paret (1979/2007, 10. Auflage)** (Stuttgart: Verlag Kohlhammer)

Krämer, Gudrun (2005): "**Geschichte des Islam**" (München: C.H. Beck Verlag)

Kröpelin, Stefan/ Kuper, Rudolph (2007): "Holozäner Klimawandel und Besiedlungsgeschichte der östlichen Sahara», in: **Geographische Rundschau**, Jg. 59, Heft 4, S.22-29

Lübben, Ivesa (2008): “Junge Islamisten im Cyberspace. Die Blogs der Muslimbrüderjugend”, in**: inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.25-30

Lübben, Ivesa (2006): “**Der Islam ist die Lösung? Moderate islamistische Parteien in der MENA-Region und Fragen ihrer politischen Integration**” (Hrsg. Konrad-Adenauer-Stiftung)

Machfus, Nagib (1957/1996): **Zuckergässchen (Kairoer Trilogie, Band 3)** (Zürich: Unionsverlag)

Machfus, Nagib (1957/1996): **Der Palast der Sehnsucht (Kairoer Trilogie, Band 2)** (Zürich: Unionsverlag)

Machfus, Nagib (1956/1996): **Zwischen den Palästen (Kairoer Trilogie, Band 1)** (Zürich: Unionsverlag)

Mann, Thomas (1933f./ 1975): **Joseph und seine Brüder** (Frankfurt/M.: Fischer Taschenbuch Verlag: Das Erzählerische Werk, Bände 6, 7, 8)

Mansour, Mohamed Ibrahim (2008): “**What Future Prospect For Anticipation and Foresight?**” Unpublished paper for the UNESCO Foresight Workshop, Paris

Mansour, Mohamed Ibrahim (2006): “Refa’a Al Tahtawy: The Dawn of Arab Liberalism”, in: Salah Zein El Din (Ed.): **Arab Liberal Views. Studies and selected Texts** (Friedrich-Naumann-Foundation, Cairo/Egypt), S.114-136

Mattes, Hanspeter (2008): “We’re in the Arab World, man. Forget democracy”, Die schwierige Transformation autoritärer Regime in Nahost”, in**: GIGA Fokus** Nr. 8 (GIGA German Institute of Global and Area Studies – Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien, Hamburg) www.giga-hamburg.de/giga-focus

Meyer, Günter (Hrsg.) (2004): “**Die arabische Welt im Spiegel der Kulturgeographie**” (Zentrum für Forschung zur arabischen Welt, Mainz; ZEWAF-Reihe Band 1)

Meyer, Günter (2001): “Wirtschaftliches Überleben im Zeichen der Strukturanpassungspolitik», in: **inamo – Berichte & Analysen zu Politik und**

Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens (Berlin), Jg. 7, Heft 26, Sommer 2001, S.21-23

Müller-Mahn, Detlef (2006): "Der Suezkanal – Brennpunkt der Globalpolitik", in: **Geographische Rundschau**, Jg. 58, Heft 11, S.4-11

Müller-Mahn, Detlef/ Abdelghani, Montasser (2006): "Urbanisierung in Ägypten», in: **Geographische Rundschau**, Jg. 58, Heft 11, S.12-20

Müller-Mahn, Detlef (2006): "Islamischer Orient", in: **Geographische Rundschau**, Jg. 58, Heft 11, S.45-47

Müller-Mahn, Detlef (2001): "Vertreibung der Pächter – Rückkehr der Paschas?", in: **inamo – Berichte & Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens** (Berlin), Jg. 7, Heft 26, Sommer 2001, S.18-20

Nagel, Tilman (2008): "**Mohammed. Leben und Legende**", München: R. Oldenbourg Wissenschaftsverlag

Neue Zürcher Zeitung (2007): "**Fassadenhafte Demokratisierung Ägyptens. Unerfüllte Versprechen der Verfassungsrevision**", 23. Juni 2007

Nökel, Sigrid (2009): Islam, Umweltschutz und nachhaltiges Handeln. Globale Diskurse und Akteure **(Stiftung Interkultur, Skripte zu Migration und Nachhaltigkeit Nr. 7**), München, Februar 2009, http://www.stiftung-interkultur.de/noekel_band7.pdf

o.N. (2007): "Counting Egyptians. New census numbers give a snapshot of today's Egypt. Among the revelations: Adults are an endangered species, with nearly one third of all Egyptians under the age of 15", in: **Egypt Today** (Cairo), May 2007

Perthes, Volker (2006): "**Orientalische Promenaden. Der nahe und Mittlere Osten im Umbruch**" (München: Siedler Verlag)

Perthes, Volker (2002): "**Geheime Gärten. Die neue arabische Welt**" (München: Goldmann Verlag)

Philo, Greg / Bery, Mike (2004): "**Bad News from Israel**" (Glasgow University Media Group), London: Pluto Press

Rogler, Lutz (2008): "Al-Jama'a al-islamiyya. Zwischen Isolation und Integration", in**: inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.31-34

Roll, Stephan (2008): "Marionetten oder Marionettenspieler? Großunternehmer und Manager", in**: inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.4-8

Rutherford, Bruce (2009**):** "**Egypt after Mubarak**" (Princeton University Press)

Said, Edward W. (2000): "**Am falschen Ort. Autobiografie**" (Berlin: Berlin Verlag)

Said, Edward W. (1978/2003): "**Orientalism**" (London: Penguin Books)

Said, Rushdie (2004): "**Science and Politics in Egypt. A Life's Journey**" (Cairo: American University in Cairo Press)

Schimmel, Annemarie (1991): "**Der Islam. Eine Einführung**" (Stuttgart: Reclam Wissen)

Schmidinger, Thomas (2010): "Das Ende Nubiens? Eine Grenzregion zwischen Umsiedlung und Arabisierung, in: **Blätter für deutsche und internationale Politik**, Heft 1/2010, Januar, S.73-79

Schrand, Irmgard (2001): "Global Village Ägypten», in: **inamo – Berichte & Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens** (Berlin), Jg. 7, Heft 26, Sommer 2001, S.26-29

Seel, Cache (2007): "Nomads in No-Man's Land" in: **Egypt Today** (Cairo), Vol. 28, No. 11, November 2007, pp. 124-133

SEKEM Group (2011): "**SEKEM – Report on Sustainable Development 2010**", Cairo

SEKEM Development Foundation (o.J.): "**Human Development at Sekem**", Cairo

SEKEM (o.J.): "**SEKEM**", Cairo

Shafik, Viola (1996): "**Der arabische Film. Geschichte und kulturelle Identität**" (Bielefeld: Aisthesis Verlag)

Shakweer, Abeer (2007): "**Foresight Activities in Egyptian**" (CFS Cairo, unpublished)

Shakweer, Abeer (2007**):** "**Climate Change Futures Wheel: the Egyptian Case**" (CFS Cairo, unpublished)

Shakweer, Abeer/ Youssef, Reham M. (2007): "Futures Studies in Egypt: Water Foresight 2025", in**: foresight**, Vol.9, No. 4, pp.22-32

Shaw, Frank D. (2005**): Towards formulating a future vision for Egypt. The Future From a UK Perspective** (A conference presentation Cairo 27 – 28 June 2005) [http://www.futurestudies.co.uk/images/A%20future%20vision%20for%20Egypt.pdf]

Sloterdijk, Peter (2007): "**Derrida ein Ägypter. Über das Poblem der jüdischen Pyramide**" (Frankfurt/M.: Suhrkamp Verlag)

Strohmayer, Edda A. (2007): "**Stabilität, Friede und Demokratie im Nahen Osten? 25 Jahre Ägypten unter Hosni Mubarak**" (Baden Baden: Nomos Verlag)

United Nations Development Program (2009): "**Arab Human Development Report 2009. Challenges to Human Security in the Arab Countries**" (New York/NY: UNDP)

United Nations Development Programme (UNDP) (2009): "**Arabischer Bericht über die menschliche Entwicklung 2009. Herausforderungen für die menschliche Sicherheit in den arabischen Staaten (Kurzfassung)**", New York, 10017, USA (Web: www.undp.org/rbas and www.arab-hdr.org)

United Nations Development Program (2007): "**Bericht über die menschliche Entwicklung. Den Klimawandel bekämpfen: Menschliche Solidarität in einer geteilten Welt. Zusammenfassung**" (Berlin: Deutsche Gesellschaft für die Vereinten Nationen)

United States of America – Central Intelligence Agency (2007): "**CIA-Factbook. EGYPT**", Washington, DC [https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html]

Vogg, Christian (1995): "**Die Grünen in Ägypten. Die erste Umweltpartei der arabischen Welt**", Münster: agenda Verlag

Weirauch, Wolfgang (2000): "**Islamische Impressionen. Brücken zwischen Orient und Okzident**" (Flensburger Hefte – Anthroposophie im Gespräch, Nr. 69) Flensburg, Sommer 2000

Wurzel, Ulrich G. (2001): "Privatisierung am Nil: Eine gelungene Inszenierung", in: **inamo – Berichte & Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens** (Berlin), Jg. 7, Heft 26, Sommer 2001, S.13-17

Younes, Sherif (2008): "Justiz und Politik. Die Illusion eine elitären Demokratie", in: **inamo – Informationsprojekt Naher und Mittlerer Osten** (Berlin), Jg. 14, Heft 55, Herbst 2008, S.20-24

Zayan, Jailan (2007): "**Egypt: The Cultural Guide to Customs and Etiquette**" (Cairo: The American University in Cairo Press)

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية